الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

طرق وآليات تمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
وكالة الوادي نموذجا

إعـداد:

– البشير معيوة

– عبد المومن سعود

– نور الدين هالم

إشراف:

د/ مفيـد عبد اللاوي

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سمية دربال	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
سليمان زواري فرحات	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: **2021/2020**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

طرق وآليات تمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
وكالة الوادي نموذجا

إعـداد:

– البشير معيوة

– عبد المومن سعود

– نور الدين هالم

إشراف:

د/ مفيـد عبد اللاوي

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سمية دربال	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
سليمان زواري فرحات	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: **2021/2020**

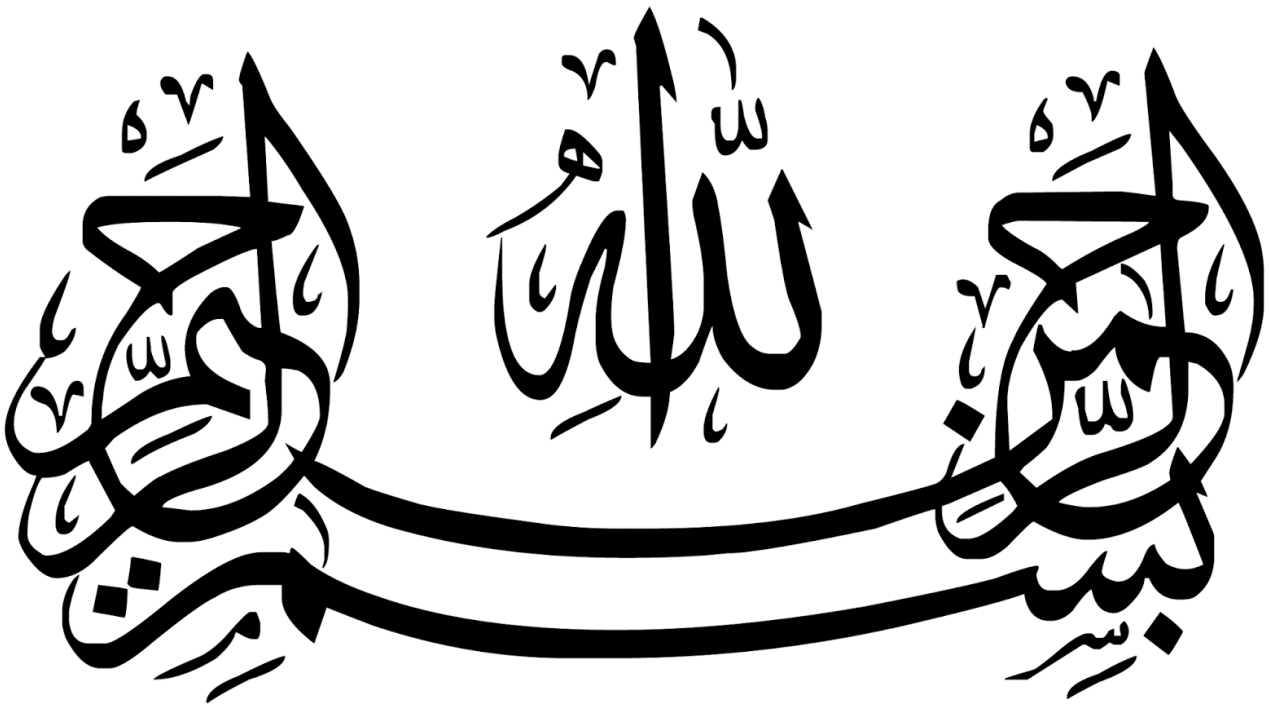
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى الاخوة والأخوات

إلى الذي كاد أن يكون رسولا، إلى من يفيض القلب ويسعد اللسان بالإشادة لمن قدم العون ورسم الطريق لهذا البحث أستاذنا الفاضل "مفيد عبد اللاوي"

" البشير، عبد المؤمن، نور الدين "

الشكر والعرفان

اعترافا بالودّ وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان، نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور: "مفيد عبد اللاوي".

شكر خاص للوالدين الكريمين تربية، تعليما، دعاءً، بارك الله في عمرهما.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع الوادي على حسن الاستقبال وتوفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالبحث.

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

" البشير، عبد المؤمن، نور الدين "

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الأجهزة الحكومية في دعم وتمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الناشئة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يساهم في توفير مناصب عمل.

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الداعمة لتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل تفعيل هذه المؤسسات الحيوية، وقد ساهم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دفع عجلة التنمية المحلية مع التركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التمويل، المقاولاتية، المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

summary:

This study aims to assess the role of government agencies in supporting and financing start-ups, as the emerging enterprise sector is an important sector of the national economy through economic and social development, and contributes to the provision of jobs.

The Algerian government has established several bodies, agencies and programs to support the development and development of emerging institutions in order to activate these vital institutions, and the establishment of the National Agency for The Support and Development of Entrepreneurship has contributed to the advancement of local development with a focus on the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship in Eloued.

Keywords: Startups, Finance, Entrepreneurship, Escort, National Agency for Support and Development of Entrepreneurship.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الناشئة في الجزائر	
تمهيـد	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل بالجزائر	03
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة في الجزائر	03
المطلب الثاني: آليات والهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الناشئة	08
المطلب الثالث: ماهية المقاولاتية	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية	23
المطلب الثاني: الدراسات باللغة العربية	26
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	31
خـلاصـة الفصـل	33
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي	
تمهيد	35
المبحث الأول: تقييم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع الوادي	36
المطلب الأول: طبيعة الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية فرع الوادي	36
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية	37
المطلب الثالث: شروط التأهيل وصيغ التمويل والإعانات المقدمة	41
المبحث الثاني: تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي	49

المطلب الأول:تعداد المؤسسات الناشئة الممولة حسب السنوات، الجنس والجهة	49
المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الناشئة الممولة حسب المستوى التعليمي وصيغ التمويل	54
المطلب الثالث: مناصب العمل المستحدثة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي	57
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
قائمة المصادر والمراجع	65
الملاحق	71

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	تعريف المؤسسات الناشئة في بعض البلدان	03
(2-1)	الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
(1-2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	42
(2-2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	43
(3-2)	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة (2010 – 2019)	49
(4-2)	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس للفترة (2010 -2019)	51
(5-2)	المؤسسات الناشئة الممولة من الوكالة حسب الجهة (2010-2019)	53
(6-2)	عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2010-2019)	54
(7-2)	عدد المشاريع الممولة حسب نمط التمويل للفترة (2010-2019)	56
(8-2)	مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2010-2019)	57

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المؤسسة الناشئة	08
(2-1)	مراحل المسار المقاولاتي	21
(1-2)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	40
(2-2)	مراحل المرافقة في مرحلة الانشاء	46
(3-2)	مراحل المرافقة في مرحلة التوسيع	48
(4-2)	تعداد المؤسسات الناشئة الممولة من قبل الوكالة (2010- 2019)	50
(5-2)	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس (2010-2019)	52
(6-2)	عدد المشاريع الممولة حسب الجهة للفترة (2010-2019)	53
(7-2)	عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2010-2019)	55
(8-2)	عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل للفترة (210-2019)	56
(9-2)	مناصب العمل المستحدثة للفترة (2010-2019)	58

مقدمة

تحظى المؤسسات الناشئة باهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته خصوصا في السنوات الأخيرة من خلال انعقاد وتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية المتخصصة في بحث قضايا هذه المؤسسات، وكيفية تطويرها وترقيتها وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل المؤسسات الناشئة على تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب العملات الصعبة، وتشجيع الإنتاج والابتكار، كما تعتبر المؤسسات الناشئة احد أهم الأدوات في عملية التنمية المستدامة وإعادة توزيع الدخل، وهو ما يعكس دورها في عملية دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذه الجوانب التي تصب جميعها في مصلحة الاقتصاد العام لدولة.

وقد أعطت الجزائر للمؤسسات الناشئة اهتماما اكغيرها من الدول من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة والمساعدة لأداء دورها على أحسن وجه، وذلك من خلال التعديلات القانونية والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات، وتجسدت السياسة التدعيمية لهذه المؤسسات على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والبرامج التي أخذت على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة في العديد من الجوانب.

وتواجه غالبية المؤسسات الناشئة تحديات وصعوبات تحد من أهميتها وتعرقل نموها وتطويرها وتؤدي إلى فشلها خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها، كالصعوبات المتعلقة بنقص الخبرات والمهارات أو الافتقار إلي التخطيط الاستراتيجي، ومشاكل التسويق والمنافسة، وأكبر عائق تواجه المؤسسات الناشئة هو مشكل التمويل.

وعلى غرار الكثير من دول العالم أعطت الجزائر أهمية للمقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات حيث قامت بوضع استراتيجية مبنية على منح الشباب الراغبين في العمل مقاولاتية خاصة بهم بمنحهم مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية إضافة إلى إجراء المرافقة من خلال مشاتل وحاضنات الأعمال.

كما نلاحظ أن نسبة إقبال خريجي الجامعات على إنشاء المؤسسات الصغيرة ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء مشاريع خاص بهم بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد من ناحية وتزايد عدد خريجي الجامعات كل سنة من ناحية أخرى، هذا يستدعي من كل الأطراف أن تهتم بهذه الفئة كونهم نواة مقاولي المستقبل وتوفير مقومات ومتطلبات الفكر الابتكاري والسلوك التطوري وبالتالي نصل إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية ناجحة من طرف خريجي الجامعات وكذلك الوصول إلى الارتفاع بالاقتصاد الوطني ومواكبة الدول الناجحة في مجال المقاولاتية.

1-الإشكالية

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث وطرحها في التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الناشئة بولاية الوادي ؟

2-التساؤلات الفرعية

-ما هي أشكال الدعم التي يتحصل عليا أصحاب المؤسسات الناشئة من قبل البرامج والآليات التي تم وضعها من قبل الحكومة الجزائرية؟

-على ماذا اعتمدت الجزائر للنهوض بالمؤسسات الناشئة؟

-ما هو هدف الحكومة من إنشاء هيئات الدعم وتمويل المؤسسات الناشئة ؟

-هل ساهمت برامج المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بشكل إيجابي في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ؟

3-فرضيات الدراسة

على ضوء التساؤل الرئيسي ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات:

-تتعدد مجالات الدعم الذي تقدمة البرامج التي تم إنشائها في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة، منها ما هو مختص في تقديم الخدمات العامة، ومنها ما هو مختص يعمل على تقديم الدعم في جانب التسيير والإدارة، ومرافقة إنشاء المشاريع، ومنها ما هو مختص في تقديم المعلومات وتطوير المهارات؛

-يعتبر أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المؤسسات الناشئة وضمان بقائها واستمراريتها؛

-تسعى البرامج والهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الناشئة الى تطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-تساهم برامج المرافق المقاولاتية في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة بولاية الوادي.

4-مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لموضوع آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب والتي من أبرزها:

-زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر سواء من قبل الحكومات أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة.

-الرغبة في التعمق في دراسة موضوع برامج دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر والتعرف على آليات عملها وسيرها.

-الاهتمام بموضوع المقاولاتية من طرف الباحثين والاقتصاديين والدول سوى كانت المتقدمة أو النامية في ضل التحولات الاقتصادية المعاصرة.

5-أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة وزيادة إقبال المستثمرين على إنشائها، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الاخرى، ونظرا للدور الفعال في تدعيم الاقتصاد والمجتمع، وكذلك اهتمام الحكومة الجزائرية في سبيل حل مشاكل التمويل الذي تعيق هذا القطاع من خلال مجموعة من البرامج والآليات تم إنشائها.

6-أهداف الدراسة

-الوقوف عند مدى نجاعة سياسة الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة؛

-الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الناشئة من استفادتها من برامج وسياسات الحكومة في دعم وتمويل هذه المؤسسات؛

-إبراز الدور الفعال للمقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الناشئة والتخفيف من البطالة؛

-تسليط الضوء على آليات التمويل والدعم التي وضعت من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية

7-حدود الدراسة

ترتكز حدود هذه الدراسة من حيث الجانب الجغرافي على تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها التي تظهر من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تم عرض مختلف آليات التي قامت الحكومة بها لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة، أما الجانب الزمني فقد تم حصر حدود الدراسة في الفترة الممتدة من 2010 الى 2019 لإجراء الدراسة التطبيقية كذلك الوقوف على تعداد المؤسسات المصغرة والناشئة بولاية الوادي.

8-منهج البحث والأدوات المستخدمة

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، سيتم لاعتماد بشكل كبير على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، والذي يستدعي جمع البيانات وتحليلها لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلي نتائج دقيقة، بالإضافة إلي منهج دراسة الحالة بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال استخدام بعض الأدوات الإحصائية.

9-مرجعية الدراسة

لتحقيق أهداف البحث واختيار فرضياته، سنعتمد في عملية جمع البيانات والمعلومات الاعتماد على العناصر التالية:

-المراجع باللغة العربية والأجنبية المشكّلة من الكتب، المجلات، الدورات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الانترانت.

-مختلف القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية التي تتعلق بالموضوع.

-مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الناشئة وكذا المقاولاتية وآليات الدعم في الجزائر.

10-صعوبات الدراسة:

اعترضتنا مجموعة من العقبات لإنجاز هذا البحث ولعلى من ابرزها صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة التطبيقية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي، والوضع الوبائي المنتشر وصعوبة التنقل للحصول على المعلومات.

11-هيكل البحث

نستهل دراستنا هذه بمقدمة عامة حول هذا البحث والتي تتضمن إشكاليته ومدخل عام حول موضوع الدراسة، ثم قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تطرقنا فيهم:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة في الجزائر، وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان ماهية المؤسسات الناشئة في الجزائر أما المطلب الثاني فتم التطرق فيه إلى هيئات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، والمطلب الثالث تطرقنا فيه للمقاولاتية

المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دراسات سابقة وقسم الى ثلاث مطالب، المطلب الأول دراسات سابقة باللغة الأجنبية أما المطلب الثاني فتم التطرق إلى دراسات باللغة العربية (مجلات) أما المطلب الثالث فتم التطرق فيه إلى دراسات باللغة العربية (رسائل جامعية).

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي للفترة 2010 -2019 وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول تقديم نظري حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الوادي أما المبحث الثاني سنتناول فيه تحليل وواقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال عدد المشاريع المستفادة من حيث صيغ التمويل والفئة المستفادة وكذلك طبيعة القطاع ومناصب العمل المفتوحة وذلك بعد حصيلة النشاطات بعد عملية المرافقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

في الجزائر

تمهيد الفصل

تحتل المؤسسات الناشئة أهمية بالغة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، أين تمثل هذه المؤسسات العنصر الأساسي للتنوع الاقتصادي، وكذلك المصدر الرئيسي لخلق الثروة الاقتصادية سوى على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية، ونظر للدور الذي تلعبه المقاولاتية في مختلف برامج التنمية المستقبلية، وكإجراء لحماية وتعزيز قدراتها بادرت الدولة إلى عدة أساليب منها المرافقة المقاولاتية والتي هي من الأساليب الحديثة لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة والتي تسعى إلى تخفيف العقبات التي تواجه المقاولين وأصحاب المشاريع وتخفيض معدل فشل مؤسساتهم وتقديم الدعم من بداية التأسيس إلى غاية التجسيد.

سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق الى مبحثين:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل في الجزائر**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل في الجزائر

تعتبر المؤسسات الناشئة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ومعيار لمدى تطور اقتصاديات الدول، كما أنها تعد من أهم المؤسسات على مستوى اليد العاملة، وفي هذا المبحث تطرقنا إلى ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تسعى المؤسسات الناشئة في طبيعتها إلى تقديم الحلول وطرح خدمات رائدة في السوق وهي من احد سمات العصر، حيث تعمل على إيجاد حل لمشاكل ليس لها حلول وإيجاد حلول فعّالة من الموجودة في الوقت الحالي، وتتسم بالإبداع والقدرة على إحداث تأثير كبير، كما تتميز هذه الشركات كونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركة ناجحة وإمكانية نموها، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

تعريف المؤسسات الناشئة في بعض الدول

الجدول الموالي يلخص تعريف المؤسسات الناشئة لبعض الدول وعلى أي أساس تم بناء هذا التعريف:

جدول رقم(1-1) تعريف المؤسسات الناشئة في بعض البلدان

البلد	العمر	معايير التعريف	مصدر التعريف	تركيز التعريف
تونس	لا يزيد عمرها عن 08 سنوات	عدد الموظفين، إجمالي الأصول، الإيرادات	قانون المؤسسات الناشئة 2018	المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا وذات النمو العالي
لاتفيا	لا يزيد عمرها عن 05 سنوات	الدخل، توزيع الأرباح كأرباح الأسهم واعادة استثمارها في تطوير المؤسسة الناشئة، المتأخرات الضريبية، ما لا يقل عن 80 %من الموظفين يحملون شهادة الماجستير أو الدكتوراه	القانون الخاص بالمساعدات للمؤسسات الناشئة 2016	أعمال مبتكرة وقابلة للتطوير مع إمكانية نمو عالية
الفلبين	لا يزيد عمرها عن 05 سنوات	مصاريف البحث والتطوير (كنسبة مئوية من إجمالي تكاليف التشغيل)، الإيرادات السنوية	قانون المؤسسات الناشئة المبتكرة 2018	المؤسسات ذات المنتجات أو العمليات أو نماذج الأعمال المبتكرة التي ليست مجرد مستخدم نهائي للابتكار
الاتحاد الأوربي	اصغر من 10 سنوات	النمو في المبيعات والتوظيف	المراقب الأوربي للمؤسسات الناشئة 2015	المؤسسات الناشئة التي تتميز بتكنولوجيات أو نماذج أعمال مبتكرة (عالية)
ايطاليا	لا يزيد عمرها عن	الإيرادات، المؤسسات الخاضعة للضريبة،	قانون المؤسسات	المؤسسات الناشئة المبتكرة

	04 سنوات	مملوكة مباشرة لحصة 51% على الأقل من قبل الأفراد	الناشئة 2012	
الهند	لا يزيد عمرها عن 08 سنوات (10سنوات للمؤسسات الناشئة المختصة في التكنولوجيا الحيوية)	الإيرادات، لم يتم إنشاء المؤسسة الناشئة من خلال تقسيم أو إعادة بناء أعمال قائمة	قانون المؤسسات الناشئة 2018	الكيان الذي يعمل من اجل الابتكار أو التطوير أو تحسين المنتجات أو العمليات أو الخدمات أو إذا كان نموذجا تجاريا قابلا للتطوير مع إمكانيات توفير فرص العمل أو تكوين الثروات

المصدر: فرحان الكلالدة، جمال الحمص، اقتصاديات الشركات الناشئة في الأردن، الوكالة الألمانية لتعاون الدولي(GIZ)، سنة 2019، ص ص19-21.

تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري: يرى المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة على أنها كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:[1]

-يجب أن لا يتجاوز عمرها ثماني سنوات؛

-يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أن نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

-يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي ستحدده للجنة الوطنية؛

-أن يكون رأسمال المؤسسة مملوك بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسة حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛

-يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبير بما فيه الكفاية، ويجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

نظرا لتعدد تعريف المؤسسات الناشئة واختلاف المعايير التي تم على أساسها بناء هذه التعاريف قمنا باقتراح تعريف لهذه المؤسسات وهو "المؤسسات الناشئة هي مؤسسات عادة ما تكون صغيرة، لا يتجاوز عمرها عشر سنوات، تسعى الى نموذج أعمال مستدام وقابلة للتطوير ومربحة مع امتلاكها إمكانية تحقيق معدل نمو مرتفع"

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة: تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص أهمها ما يلي[2].

1-مؤسسة حديثة العهد: تتميز المؤسسة الناشئة بكونها مؤسسة شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى مؤسسة ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة؛

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 2020/09/15، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرتها، 2020/09/21، الجزائر، ص 11.

[2]- نجاة جغدالي، **دور المؤسسات الناشئة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة ماستر، فرع علوم التسيير ، تخصص إدارة إستراتجية، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 34-35.

2-مؤسسة أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من احد السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، بكلمات أخرى المؤسسة الناشئة هي مؤسسة تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي بزيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة؛

وهذا يعني أن المؤسسة الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغير، بل على العكس، هي مؤسسة قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.؛

3-مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز بأنها مؤسسة تقوم اعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحجات السوق بطريقة ذكيه وعصرية، ويعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترانت والفوز بمساعدة من قبل حاضنات الأعمال؛

4-مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تتحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

ثالثا: مقارنه بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتقد الكثير من الاشخاص على أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بداية إنشائها وهذا نظرا للانتشار الواسع في مجال الأعمال، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع المؤسسات الناشئة وأنها تملك صفة الريادية وتنتمي لمجال ريادة الأعمال، في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا، لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، والجدول التالي يوضح أهم الفروقات:

[1] -حسين هدير، **اعرفوا الفرق بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة**، مقال منشور بتاريخ 2019/02/21، متاح عبر الرابط : https:// www.e7kky.com/article/29852/%D8%B9%D8% تاريخ الاطلاع 2021/02/02.

جدول رقم(1–2): الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيان	المؤسسة الناشئة	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
الهدف	عند التفكير في إنشاء مؤسسة ناشئة في أي من المجالات يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن مؤسسته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وذات حجم كبير، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتغيير في سلوك المستهلك أيضا، ومن الممكن أن تخلق سوقا مستهلكة جديدة من الأساس.	لا تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اختلاف مجالات عملها. أفكار أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع، الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكن يسعى إلي تحقيق التوسع، والوصول إلى معدلات ربح عالية.
خطوات التأسيس	تعتمد أغلب المؤسسات الناشئة على الابتكار في تقديم منتج أو خدمة، الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول المؤسسة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية، وتحتاج إلى مجهود أكبر من رائدة الأعمال، فلا لنموذج أعمال محدد يمكن له أن يتبعه، أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي.	تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خطة عمل واضحة، ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به، ويبدأ في التجهيزات والخطوات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه، يخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.
البيئة الصناعية أو السوق المحلي	سبب عدم وجود خطة عمل لهذه المؤسسات التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل، كون الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها أو تحتاج اليها ليست معروفة من البداية، تجعل وجود فرص تدعمها وتساهم في إنجاحها أقل نسبيا.	التأثيرات التي تحدثها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد المحلي واضحة ومحدودة، فهي تمكن من توفير فرص عمل بصورة اكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح، ولذلك قد تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعما أكبر من المجتمع الصناعي المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.
التمويل	طريقة تمويل المؤسسات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، أو يمكن أن يشارك بها في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة، وغيرها من الطرق و الوسائل التي يمكن أن يستحدثها ليمول بها مؤسسته.	مسألة تمويل أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك، والمنح التمويلية المتاحة(أجهزة الدعم والمرافقة).
مدة المشروع	يصف كثيرون المؤسسات الناشئة بأنها مؤقتة، بمعنى أنها إما تتحول لمؤسسة كبيرة في سنوات، أو تبقى لتصبح مؤسسة صغيرة، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارها وقابلان للتطوير.	استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج، يمكن توسيع نطاقها، وتظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مداخلة علي بخيتي، سليمة بوعوينية، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020، ص ص 10،11.

رابعا: مراحل نمو المؤسسات الناشئة

تمر المؤسسات الناشئة بخمس مراحل كما يلي:[1]

–النشأة: البدء بشكل عام، في هذه المرحلة يتم طرح فكرة إبداعية جديدة تلبي وتستهدف احتياجات وأذواق شريحة واسعة من العملاء في السوق والتأكد من إمكانية تجسيدها على ارض الواقع وضمان نموها واستمرارها مستقبلا؛

–الانطلاق: هي نقطة البداية وتتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الفشل حيث بلغ معدل فشل المؤسسات الناشئة 70% في العامين الأوليين و90% في السنوات الخمس الأولى، ويعد رأس المال الأساسي ضروري في هذه المرحلة الحاسمة من بدء التشغيل، وتلجأ معظم المؤسسات الناشئة الى التمويل الذاتي على أساس الأسهم ومساعدة الأسر والأصدقاء، وقد تلجأ أحيانا إلى المستثمرين من القطاع الخاص في ظل غياب التمويل البنكي؛

–النمو: في هذه المرحلة توسع المؤسسة الناشئة أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها أفقيا وعموديا لتحتل مكانة جيدة في السوق، وتعتمد على الإبداع الابتكار محركا للتغيير الإيجابي في بيئة تنافسية، وفي هذه المرحلة غالبا لا تمتلك المؤسسة الناشئة القدرات المالية اللازمة على الرغم من أن المخاطر هنا تتميز بمستوى أقل، مع تفضيلها للتمويل عن طريق رأس المال على الرغم من إمكانية استخدام التمويل التقليدي؛

–النضج: خلال مسارها هناك مؤسسات ناشئة تجد نفسها في حالة تشبع بالسوق، حيث يجب عليها البحث عن حلول ممكنة لتعزيز الطلب على منتجاتها من خلال اللجوء إلى اعتماد استراتيجية التمايز والابتكار، وفي هذه المرحلة تميل المخاطر إلى الانخفاض، وتتمتع المؤسسات الناشئة بالقدرة على الاقتراض البنكي كما يمثل تمويل المشاريع من خلال رأس المال الاستثماري جزءا مهما في تطوير المؤسسات الناشئة خلال هذه المرحلة؛

–الانحدار: هي مرحلة من مراحل الشيخوخة حيث تواجه المؤسسة العديد من القضايا منها قضية الميراث ونقل الملكية وتوزيع الثروة؛

–العودة أو استراتيجية التغيير: هذه المرحلة أكثر أهمية في حياة المؤسسة الناشئة، يجب عليها العودة وإعادة الانطلاق وضرورة تبني استراتيجية تجعلها قائمة ومستمرة من خلال اعتمادها على الابتكار مثل تحسين نموذج

[1]– خيرالدين بوزرب، عمار عريس، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر– بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص 31.

المنتج وإطلاق الجيل الثاني منه وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة ويمكن إبراز مراحل حياة المؤسسات الناشئة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): دورة حياة المؤسسة الناشئة

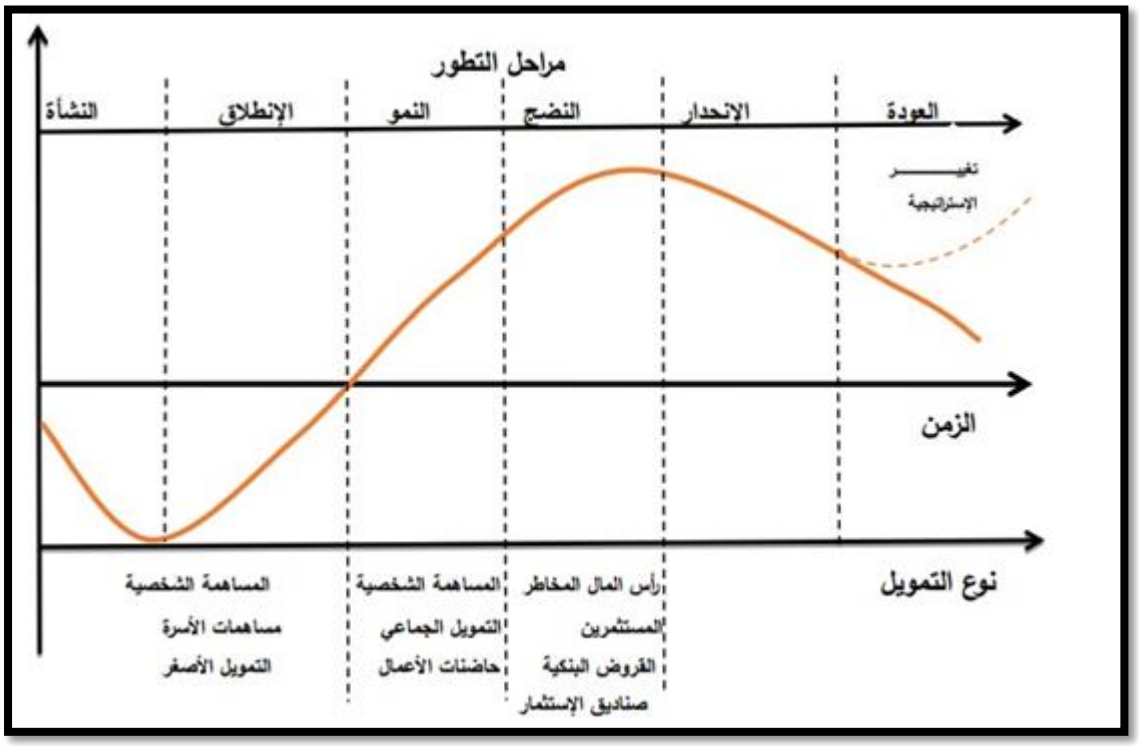

المصدر: خيرالدين بوزرب، عمار عريس، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص 31.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل مواجهة العقبات والمشاكل التي تعيق تنمية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحقيق أهدافها المؤطرة، قامت الحكومة بإنشاء مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية هذه المؤسسات، والتي من ابرزها:

أولا: صناديق دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC:

في إطار سياسة الحكومة في مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات، قامت بإنشاء جهاز يتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة، وتوفير المساعدة لهم في إنشاء مؤسسات مصغرة، وهذا الصندوق جاء تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وقد تم إنشاؤه في 26 ماي 1994 كونه

الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني.[1]

ومن مهام الصندوق الوطني للتامين على البطالة:[2]

-يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛

-ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين، وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛

-يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛

-التكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع وأحداث العمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

2-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ويعتبر كآلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل.[3]

3-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * CGCI –PME:

بمبادرة من الحكومة تم إنشاء صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أفريل 2004 وذلك لدعم وإنشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول على القرض، وكانت بداية نشاطه في السداسي الثاني لعام 2009 ، وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم، يقدر رأسمالها 30 مليار دينار جزائري،

*CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage

[1] – احمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 211.

[2] – رياض ريمي، عقبة ريمي، **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990– 1998 و1999– 2010)**، الملتقى العلمي الدولي حول، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 16-17.

[3] – عبد الرحمان بن عنتر، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص، ص، 157،158 .

*CGCI-PME-:Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME

تندرج ضمن استراتيجية تحفيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يغطي مخاطر الإعسار التي تتكبدها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

4-صناديق الدعم الأخرى:[2]

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة، ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر:

-الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

-الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد؛

-الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية؛

-الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات؛

-صندوق دعم الاستثمارات؛

-الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية؛

-الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ثانيا: وكالات دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية *ANADE :

إن جهاز وكالة دعم الشباب يدعم ويرافق ويمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية في إطار مشروع خاص بإنشاء أو توسيع المؤسسات المصغرة.[3] وقد أنشئت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف

[1] – محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تحليلية**– الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر–فرص وتحديات–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3-4-5ماي2011، ص 12.

[2] – صالح صالحي، **أساليب تنمية المشرعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير2004، ص 40.

* لقد كانت تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وتم تغيير اسمها ومهامها بناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22نوفمبر 2020 الذي يتضمن انشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها.

[3]- www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=FondGarantieAr , 25/12/2020.

بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي[1].

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[**]:

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004 وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين منها، ومن أهم وظائف هذه تقديم القروض دون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر وإقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.[2]

3-وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI[*]:[3]

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم: 12-93 المؤرخ في 05-10- 1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم بالرفض. وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله.

4-الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI[**] :[4]

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) التي لم تستطع تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وطبقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وتتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديد هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين

---

[1] – الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم96 -296 المؤرخ في24 ربيع الثاني 1417الموافق لـ 1996/09/08 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد52، ص، 12.

**ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Microcrédit

[2] – شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص،135.

*APSI: Agence de promotion et soutien de l'investissement

[3] – شريف غياط، محمد بوقموم، مرجع سابق، ص 136.

**ANDI: Agence Nationale de développement de l'investissement

[4] – مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 16-17.

مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وبموجب المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حُدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها :

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها؛
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزية؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

5-وكالة التنمية الاجتماعية *ADS:[1]

أُنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 (تم تعديل هذا المرسوم في 02 جويلية 2003) وتهدف إلى محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل، والعمل المؤقت والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل.

ثالثا: الحاضنات

يعود استعمال مصطلح الحاضنات إلى الأعمال الطبية، في مجال احتضان الأطفال في المستشفيات بعد ولادتهم دون اكتمال نموهم، أو مؤسسات رعاية واحتضان الأطفال ما قبل سن التمدرس، وبذلك تعتبر بمثابة الآلية الحاضنة لكل مشروع صغير، باعتباره وليد العهد في عالم الأعمال، يحتاج إلى رعاية وحماية من المخاطر واكتساب قدرة على المنافسة بعد تزويده بمقومات النجاح خلال فترة الاحتضان[2].

*ADS: Agence de développement sociétal

[1] – عمار علوني، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

[2] – زكريا الدوري، أحمد صالح، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، اليازوري للنشر، عمان،2009، ص411.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من تبني فكرة حاضنات الأعمال[1]، كونها أنشأت أول حاضنة سنة 1959 بالمركز الصناعي في باتافيا بنيويورك أين قام صاحب احد المشروعات الذي توقف عن النشاط بجعل مقر مشروعه، كمركز أعمال وتأجير وحداته لأصحاب المشاريع الراغبين في تجسيد مشاريعهم ومدهم بمختلف النصائح والاستشارات والمساعدات، وقد لاقت الفكرة قبولا ونجاحات كبيرة، ومنه انتقلت إلى باقي دول العالم[2]، أما في الدول العربية فتعد مصر أول من اهتم بالفكرة سنة1998، وتشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 350، حاضنة عبر مختلف دول العالم، ما يدل على الاهتمام الذي توليه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء بنظام الحاضنات بصفتها آليه لدعم المؤسسات حديثة العهد في عالم الأعمال وحاملي المشاريع الابتكارية. [3]

1-تعريف حضانات الأعمال:

تعددت مفاهيم والتعريفات لحاضنات الأعمال سواء على المستوى العربي أو الدولي نذكر منها:

بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة، الخدمات، المساعدة، المساعدات المالية، الإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المرحلة الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة، كما توفر فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية، التجهيزات، الآلات، التأجير ونقل التقنيات وغيرها.

كما تعرف حاضنات الأعمال:[4] مؤسسة قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من التسهيلات للمستثمرين الصغار، الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء ومرحلة الانطلاق(سنة مثلا أو سنتين)كما يمكن لهذه المؤسسة أن تكون تابعة للدولة وأن تكون خاصة أو مختلطة[5].

وأوضح المشرع الجزائري وفق المرسوم رقم 03-78 الصادرة في فيفري 2003، مفهوم مشاتل المؤسسات التي من أشكالها المحضنة والتي عرفها على انها: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، كما أهتم

---

[1] – عاطف الشيراوي، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنضمة الإسلامية للتربية العلوم، إسيسكو، المغرب، 2005، ص11.

[2] – عاطف الشيراوي ، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] – محمد صالح إدريس ، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عمليات التنمية**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، ليبيا، 2009، ص67.

[4] – حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص16.

[5] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد67، ص11.

المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم مساعدات من قبل: وكالة ترقية ودعم الاستثمار (ASPI) والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

2-خصائص الحاضنات:

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص من أبرزها ما يأتي[1]:

-قد تكون الحاضنات مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة؛

-تهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لا سيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطور التكنولوجي؛

-تدعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم؛

-بعض الحاضنات قد توفر سكنا لاحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وقد يكتفي بدعم المؤسسات في موقعها؛

-قد تكون الحاضنات لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها من خلال شبكة الإنترنت.

3-أهداف الحاضنات:

أهداف الحاضنات وفقا لحجمها ووظائفها وطبيعة المجال الاقتصادي الذي تنشط فيه من هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي[2]:

-تمكين أصحاب المؤسسات الناشئة والصغيرة من التعرف على إمكانيتهم وقدراتهم على إدارة وتأسيس مشروعاتهم لاكتشاف قدراتهم الإبداعية الكامنة وترجمة أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية متميزة؛

-المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع؛

-العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بينها وبين المشاريع الموجودة أصلا ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها؛

-تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من اجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة؛

---

[1] - مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال و دورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، الملتقي الدولي حول الجامعة والتشغيل، الإشراف، الرهنات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي04و05 ديسمبر 2013، ص07.

[2] - السنوسي رمضان الدويبي، عبد السلام بشير، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولي، بنغازي، ليبيا، 2003، ص ص 25-26.

-تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد على النمو والتطور؛

-مساعدة المؤسسات الناشئة والصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية، والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس؛

-العمل على توطن الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع؛

-المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي؛

-تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، هذا وبالإضافة فإن على الحاضنات الأعمال تعمل على التقييم المستمر للحاضنة للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشأت من اجلها؛

-العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على المنافسة في السوق؛

-زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي؛

-تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.

بشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دورا فعالا في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة وهي أيضا تمثل أداة لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.[1]

رابعا: اساليب مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة

1-رأس مال المخاطر: هي تقنية لتمويل مشاريع استثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر؛

2-المستثمرين الملاك: مالك الأعمال وهو ممول خاص يستثمر شخصيا في رؤوس أموال المؤسسات الغير مدرجة، وغالبا ما يكون رجل أعمال سابق أو رجل أعمال نفسه؛

3-التمويل الجماعي: يتم عن طريق منصات مالية وجمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد (المستثمرين)؛

[1]- فهيمة درار، وفاء قاسمية، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، في ميدان العلوم الاقتصادية، دفعة 2016، ص 57.

4-صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-320 وعنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.

يقيد في هذا الحساب[1]:

أ-باب الإرادات:

-إعانات الدولة؛

-الناتج عن الرسوم غير الجبائية؛

-كل الموارد والمساهمات الأخرى.

ب-باب النفقات:

-ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة؛

-وضع نسبة تحفيزية للقروض البنكية؛

-تمويل التكوين؛

-احتضان للمؤسسات الناشئة.

وتحدد شروط وكيفيات وسير حساب التخصيص هذا عن طريق التنظيم.

المطلب الثالث: ماهية المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، وهذا بعد دراسة العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ولم ينحصر هذا الموضوع في علوم التسيير فقط وإنما إمتد إلى دون ذلك وظهر في شكل مقاربات ووجهات نظر.

أولا: التطور التاريخي للمقاولاتية[2]

إلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الآلة وتنتشر بشكل واسع في الأرياف، بعدها تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، ومن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرت التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 131من القانون 19-14 الصادر بتاريخ 11ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، ص ص48-49.

[2]- أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص ـ ص 3-4.

وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تطوير الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن أهم ما ميزها أن المسير هو نفسه المالك للمؤسسة، إلا أن الباحثين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب ادم سميث فالمؤسسة توجد فقط من اجل إنتاج السلع والخدمات ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه.

ومع نهاية القرن 19م ونتجه للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار الغير قادرين على التنافس مع قدرات الآلة إلى الإفلاس، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات كبيرة، وما يميز هذه المرحلة انتقال مهمة إدارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال إلى جهاز إداري مشترك، وتم ملاحظة هذا الانفصال بين الملكية والتسيير لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870 في مجال السكك الحديدية، وانطلاقا من 1920 توسع ليشمل الفروع الأخرى.

لكن بالرغم من المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات إلا أنها حظيت بتفوق كبير جلب إليها والى المسير مختلف الأنظار، وهذا على حساب المقاول الذي تم إهماله في هذه المرحلة وكذلك إهمال خيار المقاولاتية وعمليات إنشاء المؤسسات الجديدة.

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الاقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وذلك لعدم قدرتها على التكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية، ومن هنا بدأت الانتقادات توجه إلى هذه المؤسسات، والي أعمال الباحثين الذين لطالما آمنوا بالمؤسسات الكبيرة لنجاح الأسواق، وهنا بدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد عدد الدراسات والنظريات التي عملت على توضيح خصائصها والتي سمحت لها بالبقاء والاستمرار. كما أعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية.

أما في الجزائر فلم تحظ المقاولة في الفترة الممتدة بين 1963 -1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السائد في ذلك الوقت والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولة.

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12-12-2001 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية.

ثانيا: مفاهيم حول المقاولاتية

1-**الروح المقاولاتية:** لقد تعددت وتباينت المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، نذكر منها:

المقاولاتية تعني المحاولة، البدأ أو الخوض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة[1].

المقاولاتية هي مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى إنشاء وتطوير مؤسسة وبشكل أكثر عمومية إنشاء نشاط معين[2].

وأعطى الاتحاد الأوربي سنة 2013 التعريف التالي للمقاولاتية: هي الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطر والابتكار أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة[3].

كما تعرف المقاولاتية على أنها: ظاهرة الجمع بين فرد ومنظمة، نشاطها يؤدي إلى تغيرات ويحر تعديلات جزئية في النظام القائم.[4]

وتعرف كذلك كلمة المقاولة " Entrepreneurship " هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur ترجمت إلى الفرنسية بـ Entrepreneuriat "، في البداية اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع[5].

2-المقاول: لقد تطور تعريف المقاول مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر، وعرف القاموس العام للتجار الذي تم نشره سنة 1987 بباريس كل من المصطلحين: (Enreprendre) تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة،

---

[1]- محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه غير منشوره في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 8.

[2]- حمزة لفقير، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص 119.

[3]- صالح مدور، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي**، دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكر وورقلة، مذكر لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة إعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-1019، ص 7.

[4] - Lionel Gastine, **Lentrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon, p 3.http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine_entreprreneuriat. Pdf (2020/05/15).

[5]- Catherine Léger-Jarniou. **Développer le culture entrepreneuriale chez les jeunes – Théorie et pratique** -Revue française de gestin – N° 185، Lavoisier, paris . 2008, P163.

(Entrepreneur) الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من قول صاحب مصنع يتم القول مقاول صناعي[1].

عرفت اللجنة الأوروبية المقاول على أنه ذلك الفرد الذي يتحمل الأخطار، يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجح للموارد.[2]

أما جوزيف شمبتر فيرى المقاول هو شخص يملك صفة الإبداع والابتكار، معناه أن شمبتر اعتبر المقاول الموجه لسيرورة الابتكار سواء في المؤسسات الصغيرة أو كبيرة، وهذا التعريف يخدم الاتجاه الاقتصادي أكثر من الاتجاه الاجتماعي[3].

3-الروح المقاولاتية: تترجم التوجه نحو البحث عن الفرص والمبادرة الخالقة للقيمة، ويمكن ان تعني إطلاق الأفراد لسلوكيات ملحوظة مثل تحمل المسؤولية.[4]

وترتكز على ثلاث مرتكزات حسب Paul Arthurfortin:[5]

-المرتكز الأول: رؤية/حلم

-المرتكز الثاني: الخطر/الشجاعة

-المرتكز الثالث: الإقناع/الطاقة

في حين يصنف البعض مرتكز رابع وهو التطور الذاتي.[6]

---

[1]- حدة عابد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017. ص ـ ص 5-6.

[2]- كمال مرداوي، كمال زموري، **الابتكار كعنصر أساس لنجاح سيرورة المقاولاتية في ضل الرهانات اقتصاد السوق**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولين، التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07-08-ماي 2010، ص 7.

[3]- الزهرة عباوي، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي** دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة بولاية سطيف، مذكرة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2014-2015، ص ـ ص 9-10

[4]- Catherine Leger-Jarniou, **Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants : Réflexion autour d'une pratique de 10 ans**،Actes du premier congès de l'Académie de l'entrepreneuriat, entrepreneuriat et enseignements, rOje des institutions de formatio, programmes, méthodes et outils, université Paris Dauphine_ Lile nord- Pas de calais, Paris, P15.

[5] - Eric de la Maisonneuve, **Précis de stratégie**, Paris, France, 2008, P.P32-33.

[6]- رشيد لوكساني، **دراسة العوامل التي تحفز المقاولين لإنشاء مؤسساتهم في الجزائر**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، بسكرة، الجزائر، 3-5 ماي 2011. ص5.

4-الثقافة المقاولاتية: [1]

إن مفهوم ثقافة المقاولة مرتبطة بمفهوم الثقافة، حيث تعرف على أنها مجموعة القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الأفراد والمجوعات بإيجاد أفكار مبتكرة في جميع القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال.

وبهذا تكون ثقافة المقاولاتية كمجموعة متناسقة من الاتجاهات والسلوكيات المشتركة بين الأفراد في مجال المقاولاتية.

إن ثقافة المقاولة تشير إلى مجموعة القيم والرموز والمثل العليا، والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكلة للإدراك وتقدير السلوك والمساعدة على التعامل في مختلف الظواهر والمتغيرات، فهي تمثل روح المقاول والسبب الرئيسي والفاعل لإنشائها.

5-التعليم المقاولاتي: تعرف موسوعة وكبيديا الإنجليزية التعليم المقاولاتي بأنه" تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، ذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة "، وعرف Alain Fayolle التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير والسلوك والمهارات المقاولاتية وتعطي مجموعة من الجوانب كالأفكار والنمو والإبداع، كما تم تعريف التعليم المقاولاتي على انه "مجموعة من أساليب النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة، ويمكن القول أن التعليم المقاولاتي هو مجموعة الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

[1]- أشواق بن قدوود، محمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 11جانفي2017، ص350.

ثالثا: المسار المقاولاتي: يتكون المسار المقاولاتي من خمس مراحل حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2) : مراحل المسار المقاولاتي

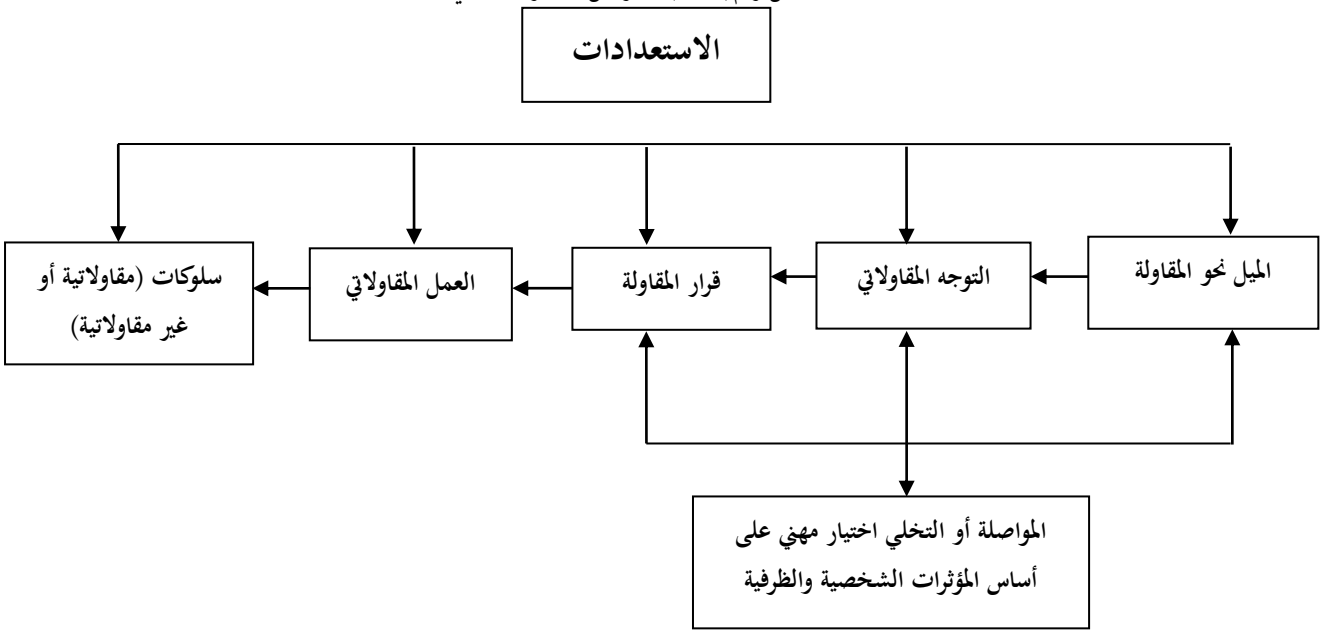

Source: Azzedine Tounès, L'intention entrpreneuriale; une recherche comparative entre des éudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", thése de Doctorat France,2003, P 47.,sciences de gestion, Université Rouen

من الشكل نلاحظ أن نهاية كل مرحلة هي بداية لمرحلة أخرى كالتالي: [1]

المرحلة الأولى النزعة المقاولاتية (الميل نحو المقاولة): هي توليفة من الخصائص النفسية والخبرات المهنية التي تزيد من احتمال اختيار بعض الأفراد للمقاولة كمسار مهني؛

المرحلة الثانية التوجه المقاولاتي: هو قرار الفرد حول احتمال الانتقال في يوم من الأيام نحو العمل المقاولاتي، ويفرق بعض الباحثين بين المرحلتين بوجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة؛

المرحلة الثالثة تمثل القرار: تعني أن الفرد تقابل مع توجهه المقاولاتي، فالفرد قد أكمل تشكيل فكرة المشروع بتحديد أدق التفاصيل وتعبئة مختلف الموارد (المالية والتسويقية).

المرحلة الرابعة: العمل المقاولاتي، تدل على الانطلاق الفعلي (المادي) للنشاط والذي يكون بإنجاز أول السلع والخدمات.

[1] – أمال بعيط، مرجع سبق ذكرة، ص 6.

المرحلة الخامسة: تختلف هذه المرحلة حسب منطق كل صاحب مشروع، فهناك من لا يتبنى السلوك المقاولاتي لسبب أو لآخر.

رابعا: صور المقاولاتية

أخذت المقاولاتية أشكال عديدة نتيجة التحولات الاقتصادية مست دول عديدة ويمكن تلخيصها كالتالي:[1]

–الإنشاء (La creation) : هي عبارة لاتينية تعني لا شيء، خلق مؤسسة من لا شيء ليست مهمة سهلة، فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض منتوجه في السوق، والإنشاء يحتاج الكثير من العمل، الصرامة، المثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة؛

–الإنشاء بالإيسيماج (l essimage): وهذا النوع من الإنشاء يقترح على موظفيها إجراءات وتدابير تهدف إلى جذبهم ومرافقتهم في خلق مؤسسات، و خفض مستوى الخطر لدى المقاول.

–الإنشاء بالامتياز (La franchise): هذه الصيغة من الإنشاء تتمثل في تقليد نظام موجود في نطاق جغرافي معين، والمنشئ بهذه الصيغة يستفيد من مرافقة مهمة تكون بمقابل مالي؛

–استئناف الأعمال (La reprise d' entreprise) يختلف استئناف الأعمال كثيرا عن إنشاء مؤسسة لأن المنظمة موجودة وليست تحتاج لأن تنشأ وبهذا فهو ممكن الاعتماد على معلومات توصف حاضرها وتاريخها، ونمط سيرها في مثل هذه الشروط عدم التأكد يكون غالبا ضعيف ومستوى الخطر قليل.

–المبادرة الداخلية (I intraprenariat): هي التي من خلالها يقوم موظف أو مجموعة من الموظفين بالشراكة مع منظمة ويعملون على انشاء منظمة جديدة أو يخلقون التجديد أو الإبداع في هذه المنظمة.

–المقاولاتية الاجتماعية التضامنية (entreprenariat solidaire et sociale): هذا الشكل من المقاولاتية يظهر في خلق نشاطات تطوعية ويهدف إلى خلق منظمات ذات أهداف خيرية وتخدم قضايا إنسانية.

[1] – محمد شقرون، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة – دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس**، شهادة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص ـ ص 10-11.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول المؤسسات الناشئة بهدف الكشف عن أسباب الفشل والضعف في هذه المؤسسات ومحاولة التخفيف أو إيجاد بعض الحلول للعوائق التي تواجهها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: ورقة عمل من إعداد: pornchai Wisuttisak بعنوان "دراسة مقارنة تنظيمية وأطر السياسة الخاصة بالترويج للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند، معهد بنك التنمية الآسيوي، ديسمبر 2020، تكمن أهمية الدراسة في التركيز على مقارنة الأطر التنظيمية والسياسية، وكذلك مقارنة وتوليد وفهم اللوائح وسياسات المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان، وكذلك عرض التحديات والقضايا المتعلقة باللوائح وسياسات المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي في سرد الأطر النظرية للورقة العلمية واعتمد كذلك على جانب المقارنة من خلال مقارنه الأطر التنظيمية والسياسات، وتهدف هذه الورقة الى الكشف عن الأطر التنظيمية والسياسات للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند من أجل ضمان تنميتها، حيث طورت هذه الدول اللوائح والسياسات لمساعدة هذه المؤسسات حديثة التنمية، وتولي هذه البلدان أهمية للقيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الناشئة والمبتكرة، وفعالية التنفيذ في تعزيز المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر تحديات للأطر التنظيمية والسياسات التي تؤثر على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه التحديات في المعايير المعقدة للحكومة كالدعم والتمويل، وسياسات مركزية الحكومة، ونقص في تقييم نتائج السياسات، والافتقار إلى التعاون الإقليمي.

ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الورقة هي أن هذه الدول الأربعة (اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند) يجب أن تركز على تقييم الأطر الحالية للترويج للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإعطاء نظرة في تبسيط عملية طلب الدعم وفعاليته في تسهيل نمو هذه المؤسسات، كما يجب على حكومات هذه الدول التأكد من أطرها التي تفي باحتياجات مجتمع للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون بشأن اللوائح والسياسات الإقليمية بين البلدان الأربعة.

الدراسة الثانية: ورقة عمل من اعداد

Keun-Yeob Pascha, Werner Diana Suhalitca, Mihaela

بعنوان: السياسات الحكومية للمؤسسات الناشئة –الدوافع والآليات والعقبات– في كوريا، بتعاون مع (IN-EQST) جامعة Duisburg–Essen، سنة 2020.

تكمن أهداف هذه الدراسة في التركيز على شرح سياسات دعم انشاء المؤسسات الناشئة على مستوى المناطق الحكومية، مع تحديد مختلف العقبات في ذلك، ولاسيما الآثار الغامضة للشبكات الاجتماعية، والمخاطر واسعة النطاق والنفور بين رواد الأعمال المحتملين ومحاولة تبسيط تدابير الدعم المالي، كما يجب على الدولة أن تركز على خلق ظروف وإطارات عمل مناسب، ومنح مزيد من الاستقلالية عن الحكومة المركزية لاختيار طريق التنمية الخاص بالمؤسسات الناشئة.

تم الاعتماد في هذه الورقة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض الأدبيات كما استخدم المنهج الإحصائي وذلك من خلال أسلوب جمع العينات وتحليلها.

من النتائج التي تم الوصول اليها من خلال هذه الورقة تقديم بصيص أمل للتغلب على العقبات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة فهي نموذج للتنمية، لذلك فإن الحكومة تسعى لتوفير الدعم المالي لبدء تشغيل هذه المؤسسات، كما قامت أيضا بإصلاح النظام في الإطار المرغوب فيه والتخلص التدرجي من الضمانات، وكذلك مشكلة الاختلالات الإقليمية للقطاع العام والخاص حيث من المفترض أن يتساوى الدعم في هذه المناطق، وكذلك أوجه القصور مثل انخفاض الاستثمار في رأس المال الاستثماري، وبالتالي فإن هذه النواقص قد تمنع الدعم العام في هذه المناطق.

الدراسة الثالثة: من إعداد: Dae Soo choi. Chang Soo Sung. And JooY. Par:

الاستدامة (دراسة المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار في كوريا)، قسم هندسة البرمجيات، جامعة Joongbu، كوريا، 2020

كان الهدف من الدراسة معرفة الدور المهم لريادة الأعمال والتكنولوجيا في التطوير السريع لتكنولوجيا التي تلي الثورة، وكما هو متوقع أن تقدم المؤسسات التكنولوجية الناشئة الكثير من المزايا والنمو الاقتصادي لأنها تعمل على توظيف وابتكار أكثر للأنشطة الاقتصادية، كما تلعب المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا دورا حاسما في زيادة طلبات المبيعات والارباح الاقتصادية.

وكان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض الإطار النظري للموضوع والمنهج الإحصائي وأسلوب الاستبيان والتحليل حيث تم مسح شامل لـ 3400 مؤسسة كورية، وتتبع المعلومات حول بيئة الأعمال العامة ونظام الإدارة الموارد البشرية، ويتكون الاستبيان من أسئلة حول حالة العمل والوضع المالي وخصائص ومكان العمل .....وغيرها.

ومن النتائج التي تم تحقيقها من هذه الدراسة في البيانات التجريبية في فترة زمنية معينة مع تحليل الانحدار والتركيز على العلاقة بين المتغيرات، ويقترح أن تحليل السلاسل الزمنية يمكن أن تطبقها لفحص التغيرات في التوظيف بمرور الوقت، كما يتضمن قياس نتائج الابتكار عدة عوامل مثل خصائص المؤسسة، ومستوي المدير التعليمي والشبكات، والقطاعات الصناعية، ويجب توخي الحذر في تحليل نتائج الابتكار على أنها تتحكم في المتغيرات ذات الصلة الاخرى، كما أظهرت البيانات الوضع المحلي فقط فيما يتعلق بالمؤسسات التكنولوجية الناشئة والابتكار والتوظيف.

الدراسة الرابعة: من إعداد: Daisy Mui Kee, Yusmani Mohd Yusoff and Sabai Khin, ، دور الدعم في نجاح المؤسسات الناشئة، مجلة الأكاديمية الأسيوية للإدارة، جامعة العلوم الماليزية، المجلد 24، الملحق 1، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى توفير أول اختبار إحصائي لكيفية انطلاق المؤسسات الناشئة للذين كانوا أصحاب أعمال أو شركاء أعمال للحصول على تمويل أو دعم من الجهات الحكومية، كما توفر الأدلة التي تدعم أهمية نجاح عملية الانطلاق المتعلق بالتكنولوجيا والتمويل والدعم .

وتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي وذلك من خلال عرض أدبيات البحث، وكذلك الأسلوب الإحصائي من خلال جمع العينات وكذلك تحليل عملية الاستجواب من خلال العينات.

ومن نتائج هذه الدراسة أن الدعم له تأثير كبير على نجاح انطلاق المؤسسات الناشئة في ماليزيا بحيث يؤدي هذا الدعم إلى الاستمرار والنجاح، كما أن عملية التمويل من أهم الموارد لنمو المؤسسات الناشئة وبقائها على قيد الحياة، ويكون هذا بسبب طبيعة الدعم المتصل الذي يوفرها بالتدخل لتوفير التمويل والتي تحمي المؤسسات الناشئة بشكل فعال، كما تسمح عملية الانطلاق للمشاركة في الأنشطة التنموية دون الحاجة إلى مواجه مباشرة مع التهديدات المحتملة، وأن عملية الدعم المرتبط بالتكنولوجيا يأتي في المرتبة الثانية بعد دعم عملية الانطلاق، وبتالي يجب على الحكومة تطوير استراتيجيات من حيث إمكانية الوصول إلى هذه الدعامات، وفي

الأخير فإن النقاط الأساسية التي ظهرت من الدراسة هي أن عملية الانطلاق تحتاج إلى نموذج يلتقط بشكل شامل جميع الجوانب التي تمكن المساهمة في نجاح او فشل الانطلاق.

الدراسة الخامسة: من اعداد: Suniti Chandiok ، بعنوان النظام البيئي للمؤسسات الناشئة الأسرع نموا في العالم، مجلة Amit Research ،المجلد1 ، العدد 2، ديسمبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم المبادرة ودورة الحياة من بداية الانطلاق، ودراسة الوعي حول المؤسسات الناشئة في ضوء التغيرات الحديثة في الصناعة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجزء النظري والإحصائي من خلال الاستبيان وأخذ العينات العشوائية التي تم تحليلها في الجانب التطبيقي.

وكانت نتائج هذه الدراسة أن المستجوبين أيّدوا فكرة تمويل الحضانة، واقتراح الحكومة القيام بذلك عبر الجامعات وحركات الابتكار، كما تعتبر الحوافز على شكل إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات ميزة تستحق الدراسة، كما انه مناسب النظر في مكاسب رأس المال مع النظام المدرج في السوق، ويجب أن تتوافق اللوائح مع المستثمرين.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: من إعداد: أسماء بلعما، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل المؤسسات الناشئة، إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، سنة 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول موضوع التمويل الجماعي بصفة مصدر تمويل المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال، وذلك من أجل تحليل وضعية التمويل الجماعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإمكانيتها في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الناشئة.

واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي عند عرضها للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الجماعي، وأهميته للمؤسسات الناشئة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليلها لتطورات وضعية التمويل الجماعي عالميا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن النتائج التي تم التوصل اليها أن التمويل الجماعي يمنح فرصا للمؤسسات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لدورة حياتها، فهو يمثل تحولا أساسيا في طريق الوصول إلى التمويل، كما ان التمويل الجماعي

يتميز بالسرعة والمرونة مع تخصص كل منصة بنوع معين من التمويل الجماعي، وبشروط ورسوم خاصة، وتطور حجم التمويل العالمي من سنة إلى أخرى، حيث قدر حجمه بمليارات الدولارات، كما تتوفر للمؤسسات الناشئة المتواجدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدة منصات للتمويل الجماعي والتي أسهمت في تمويل عدد كبير من المؤسسات الناشئة، الأمر الذي يؤكد أن التمويل الجماعي ساعد في سد الفجوة الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية: من إعداد الباحثين: عبد الحميد لمين وسامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والأفكار الابتكارية وتحسين نظامها البيئي، لتتمكن تلك المؤسسات من الولوج والاندماج في الحقل الاقتصادي ومسايرة التطورات التكنولوجية بكل أريحية ومساعدة حاملي الأفكار الإبتكارية في تجسيدها ومرافقتها في مراحلها الأولى، بصفتها قاطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الاستفادة من آليات الدعم، نظير الإسهامات التي تقدمها للاقتصاد الوطني والمجتمع والبحث العلمي، كما تعزز النظام البيئي لهذه المؤسسات والمشاريع بإحداث علامة حاضنة أعمال تتكفل باحتضانها ومرافقتها.

وقد اتبع الباحثين المنهجين الوصفي والتحليلي بوصف وتبيان ملامح مفاهيم الدراسة، وتحليل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، لضبط التدابير التي أقرتها الأحكام لصالح المؤسسات الناشئة والابتكارات.

وجاءت نتائج هذه الدراسة تبين مدى اهتمام السلطات العمومية في ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والأفكار الابتكارية وتحسين نظامها البيئي، لتمكين تلك المؤسسات من الولوج والاندماج في الحقل الاقتصادي ومسايرة التطور التكنولوجي بكل أريحية ومساعدة حاملي الأفكار الابتكارية في تجسيدها ومرافقتها في مراحلها الأولى، بصفتها قاطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحور التقدم العالمي والتكنولوجي.

الدراسة الثالثة: من إعداد الباحثين: كلثوم فرحات ومفيد عبد اللاوي، رأس المال المغامر البديل الأمثل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر شركة SOFINANCE نموذج، JEGE مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد01، سنة 2020.

تهدف الدراسة إلى التعريف بتقنية رأس المال المغامر كاتجاه عالمي حديث في تمويل المؤسسات الناشئة باعتبار التمويل من بين الأساسيات لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات الناشئة المبتكرة الصغيرة منها والمتوسطة، من خلال تغطية كافة احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وضمان استمراريتها، بحيث أخذت تطوير أدوات التمويل اهتمامات كبيرا جدا من طرف الماليين والمستثمرين.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع أسلوب الدراسة وأهدافها فهو يساعد في الحصول على بيانات شاملة وواقعية، ويسمح بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كما وكيفا من اجل الوصول إلى نتائج عملية.

ومن النتائج التي تم التوصل اليها أنه ومع التطور الحاصل في المؤسسات الناشئة أصبحت الوسائل التقليدية للتمويل لا تتماشى مع احتياجاتها وتوجه هذه الأخيرة إلى بدائل مستحدثة، إلا أن ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها تلك المشاريع مع احتياجاتها المالية المتزايدة يقابلها من الجانب الآخر القوانين الصارمة أدى بها للعزوف عن الوسائل التقليدية للتمويل ولجوئها لتقنية رأس المال المغامر، كما أن التمويل برأس المال المخاطر البديل الأمثل الذي يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الناشئة، وتعتبر تجربة الجزائر في هذه التقنية ضئيلة مقارنة بتجارب الدول الأخرى، كما يعتبر من بين أهم البدائل المستحدثة لمواجهة مشكل التمويل الذي يعد من أصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة خاصة في ظل محدودية التمويل التقليدي، ورغم ضعف عدد شركات رأس المال المغامر في الجزائر إلا أن نشاطها في تطور مستمر حيث لا تتعد نسبته المساهمة في رأس المال 49% كحد أقصى وتتميز بالمخاطر الضعيفة.

الدراسة الرابعة: من إعداد: ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤثر على بقاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال التركيز على العوامل بخصائص شخصية المقاول، والعوامل المتعلقة بخصائص المؤسسات الناشئة، والعوامل المتعلقة بمرحلة الإنشاء.

واعتمد الباحثين على أسلوب المسح وذلك من خلال الدراسات ذات الصلة بالموضوع، والمنهج الإحصائي من خلال استعمال المعادلات الإحصائية وتحليلها.

من خلال هذه الدراسة وجد الباحثين بأن البعد المتعلق بخصائص شخصية المقاول يؤدي الى تحسين المؤسسة والتي تكون أكثر استدامة ونجاح، إضافة إلى وجود محيط مقاول حوله (العائلة والأصدقاء)، أما المتغيرات: المؤهل العلمي الدوافع ووضع المقاول قبل الإنشاء فهي غير مؤثرة، أما فيما يخص البعد المتعلق بالمؤسسة فإن تحسين فرص بقاء ونجاح المؤسسة الناشئة كلما كان رأس مالها صغير وبسيط اقل من 250000 دج، وتكون نشطة في منطقة حضارية، أما بالنسبة إلى المتغيرات تشابه النشاط، والدعم العمومي فإنها غير مؤثرة على بقائها، أما البعد المتعلق بالتحضير للإنشاء فإن فرص بقاء ونجاح المؤسسة يزيد في حالة تم تصميم مخطط أعمال خاص بها (دراسة جدوى مالية وتجارية) قبل إنشائها أما متغيرات التدريب على المقاولاتية ومرافقة في مرحلة ما بعد الإنشاء فإنها لا تؤثر أيضا على بقاء المؤسسة الناشئة.

الدراسة الخامسة: من إعداد: مصطفي بورنان وعلي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد11، العدد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم مصادر وآليات التمويل المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة على ضوء التجارب الدولية كما وضحت أهمية ونجاعة تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل البنكي.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع أسلوب الدراسة وأهدافها فهو يساعد في الحصول على بيانات شاملة وواقعية.

وكانت نتائج هذه الدراسة تتمثل في تطوير نظام التعليم الذي يكفل تأهيل الشباب فنيا وإداريا خلال المراحل التعليمية، وكذلك من خلال البرامج الإعلامية الموجهة، وإعداد لبرامج التكوين ولإعادة التأهيل الإداري بهدف اكتساب المهارات المتنوعة، وتوفير قنوات الإرشاد وتقديم الخدمات الإدارية والمحاسبية للشباب، وضرورة تحديد العلاقة بين الوكالة وبين الجهات والهيئات والمؤسسات الأخرى التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات الناشئة حتى لا تتعثر هذه المؤسسات بسبب الازدواجية في اتخاذ القرارات.

الدراسة السادسة: من إعداد: عبديش سامية، شركات رأس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة، شهادة ماجستير في القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2013-2014.

الهدف من هذا البحث الإلمام بالإطار التصوري للإصلاحات الاقتصادية في إطار التوجه الجديد للاقتصاد الوطني في تشجيع الاستثمار من قبل الخواص وتفعيل أداء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى

النمط الجديد في التمويل كبديل للتمويل التقليدي وكأسلوب جديد في خوصصة مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلتها.

واعتمد الباحث على كل من المنهج التاريخي لتبيان جذور وأصول هذه الشركات وكذلك المنهج التحليلي لتحديد خصائص فعاليتها وأثارها على المنشآت التي تمولها، بالإضافة إلى المنهج المقارن لاستنباط الجوانب الايجابية والسلبية للقانون المنظم لها في الجزائر.

ونتائج هذه الدراسة تمثلت في العمل على تشجيع الخواص بإنشاء مثل هذه المؤسسات لتكون سند للدولة في النهوض بهذه التقنية في التمويل عن طريق التوعية وإنشاء شركات مشتركة كشكل من أشكال الدعم لهذا النشاط، ودعم أساليب الشراكة مع الشركات رأس مال مخاطر أجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية وتشجيع إنشائها في الجزائر، وتعديل الإطار الضريبي لهذه المؤسسات والحرص على تمييزها بمعاملة ضريبية خاصة، بالإضافة إلى تشجيعهم ضريبيا للاكتتاب في رأسمال هذه الشركات، كما يجب العمل على تثمين الابتكارات والبحث العلمي وتجسيدها في شكل مشروعات واقعية وتفعيل السوق المالي في اتخاذ لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وقرار فتح فرع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد خطوة ايجابية ويسهل عمليات خروج شركات رأس المال المخاطر بطريقة أسهل، كما يجب على البنوك تنظيم دورات تكوينية لموظفي البنوك للتعريف بطريقة التدخل بهذا الشكل لتمويل المؤسسات الناشئة.

الدراسة الرابعة: قدمها الباحث مُحَّد سبتي فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمين – finalep– ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2009-2008.

وتهدف إلى إبراز مختلف الأطراف المتداخلة في العملية التمويلية وذلك من خلال مقارنته مع التمويل البنكي ومدا نجاح هذه الصناعة، ومعرفة الأدوات التمويلية المختلفة التي تقدمها شركات رأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة.

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن حيث تبنى المنهج الوصفي لتبيين جذور وأصل هذه التقنية التمويلية، والمراحل التي مر بها تطورها في بعض البلدان وعرض الباحث تجاربها، وكذلك على المراحل المختلفة التي تمر العملية التمويلية بها. واعتمد على المنهج التحليلي لتحديد خصائص رأس المال

المخاطر وفعاليته وأثاره على المشاريع والمنشآت التي يمولها ومعرفة عوامل نجاحها. أما المنهج المقارن فاتبعه الباحث للوقوف على الاختلافات بينه وبين الأنماط التمويلية التقليدية.

وكانت نتائج هذه الدراسة أن فكرة رأس المال المخاطر هو بمثابة البديل التمويلي الأمثل، الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناشئة خاصة المبتكرة منها، الأمر الذي أثبتته مختلف التجارب عبر العالم والتي تشير كلها بأن رأس المال المخاطر وسيلة تمويليه واعدة تمكن من تطوير شبكة من الصناعية والتجارية والخدمية الفاعلة والقادرة على البقاء، كما أن تمويل رأس المال المخاطر عبارة عن استثمار حقيقي من دون اثر الرافع المالي، ولا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل هو مستنبط من احد أشكال التمويل الإسلامي والمتمثل في التمويل بالمشاركة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

على الرغم من وجود بعض الدراسات السابقة حول الموضوع إلا أن هناك عديد الاختلافات والتمايز بين الدراسات، فعندما نتحدث عن التقاطعات فقد نجد بأن من الدراسات السابقة التي تحدثت عن المؤسسات الناشئة بشكل نظري بحكم تأصيل المفاهيم من خلال رؤى وقوانين أجنبية في حين تميزت دراستنا بالتطرق إلى المفاهيم من خلال القانون الجزائري الذي صدر حديثا حول المؤسسات الناشئة.

ومما يميز دراستنا أيضا أنها حديثة بحكم الإطار الزماني الذي أخذ الفترة من 2010 إلى 2019 كمعطيات وبيانات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة.

أيضا تتميز دراستنا على الدراسات السابقة بأن تطرقت إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كونها وكالة حديثة النشأة بحكم التسمية الجديدة وبحكم المهام المسندة إليها وفقا للقانون الجديد.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا أن نعطي بعض الجوانب النظرية حول المؤسسات الناشئة والإلمام ببعض المفاهيم حول المقاولاتية والنظام البيئي لهذه المؤسسات حتى نتمكن من فهم هذه المتغيرات فهما صحيحا، ففي المطلب الأول تطرقنا إلي مفهوم المؤسسات الناشئة مرورا بتعريفها وخصائصها ومراحل نموها وحاولنا التفرقة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى صناديق دعم المؤسسات الناشئة ووكالات الدعم وكذلك حاضنات الأعمال، أما المطلب الثالث تناولنا موضوع المقاولاتية من حيث النشأة وكذلك تعريف بعض المصطلحات حول المقاولاتية والمسار وصور المقاولاتية.

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع وحاولنا أن بين أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية وما يمكن أن تقدمه من إضافة.

أما عن الآليات التي يمكن أن تساعد في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة فسنتطرق إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي للفترة 2010 -2019

تمهيد:

بعد التطرق إلى المؤسسات الناشئة والمقاولاتية من جوانبها النظرية والمفاهيمية في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الوادي، والتي تعتبر من أهم أجهزة الدعم للمشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال التعرف على كيفية تمويل أو التعرف على مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة على مستوى الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى تحليل وتقييم أدائها من خلال عرض حصيلة النشاطات للوكالة بعد عملية مرافقة المؤسسات الناشئة.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** تقييم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع الوادي-
- **المبحث الثاني:** تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

المبحث الأول: تقييم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع الوادي

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي والهيكل التنظيمي لها وشروط التأهيل وصيغ التمويل والاعانات المقدمة من طرف الوكالة .

المطلب الأول: طبيعة الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية فرع الوادي

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي والمهام التي تقوم بها.

أولا: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية [1]

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي 296- 96 المؤرخ في 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ولها فروع جهوية ومحلية، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر من(19-40) سنة والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[2]

ويمكن تعريف وكالة دعم وتنمية المقاولاتية على أنها جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 329/20 بالمهام التالية: [3]

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دورياً بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22نوفمبر 2020 الذي يتضمن انشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها.

[3] -نفس المرجع السابق.

- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- تعدو تطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة تسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية.

يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس مراقبة.

أولا: المجلس التوجيهي[1]

يتكون مجلس التوجيه من 19 عضو يعينون بقرار من طرف الوزير المكلف بالتشغيل بناءا على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يقوم أعضاء المجلس بانتخاب الرئيس ونائبه لمدة سنة واحدة، ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي أعضائه، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ويقوم مجلس التوجيه بالمهام التالية:

- يصادق على برنامج نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا نفقات تسيير الوكالة وتجهيزها والقواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة، بالإضافة إلى التنظيم الداخلي للوكالة؛
- يداول المجلس حول إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة، وكذا المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم، يصادق مجلس التوجيه على حسابات الوكالة.

[1] – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولية.

ثانيا: المدير العام للوكالة[1]

يعين المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف رئيس الحكومة بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، ويطلع على المهام الآتية:

-يمثل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة؛

-يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه؛

-يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به؛

-يقاضي أمام العدالة ويمثل الوكالة بصفتها المدعي أو المدعي عليه؛

-يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات، ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛

-يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛

-يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به؛

-يأمر بصرف نفقات الوكالة؛

-يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه؛

-يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

ثالثا: لجنة المراقبة[2]

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها، وتجتمع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالية:

-تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة؛

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،مرجع سبق ذكره، المادة 22، ص 15.

[2]- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولية.

-تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام؛

-تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليها إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناءا على قرار من مجلس التوجيه؛

-يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف؛

-يحدد مجلس التوجيه نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة.

رابعا: موارد ونفقات الوكالة[1]

الموارد

تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من:

-تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

-حاصل استثمار الأموال المحتملة؛

-الهبات والوصايا؛

-المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية؛

-كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،مرجع سبق ذكره، المواد 27، 28، ص 16.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

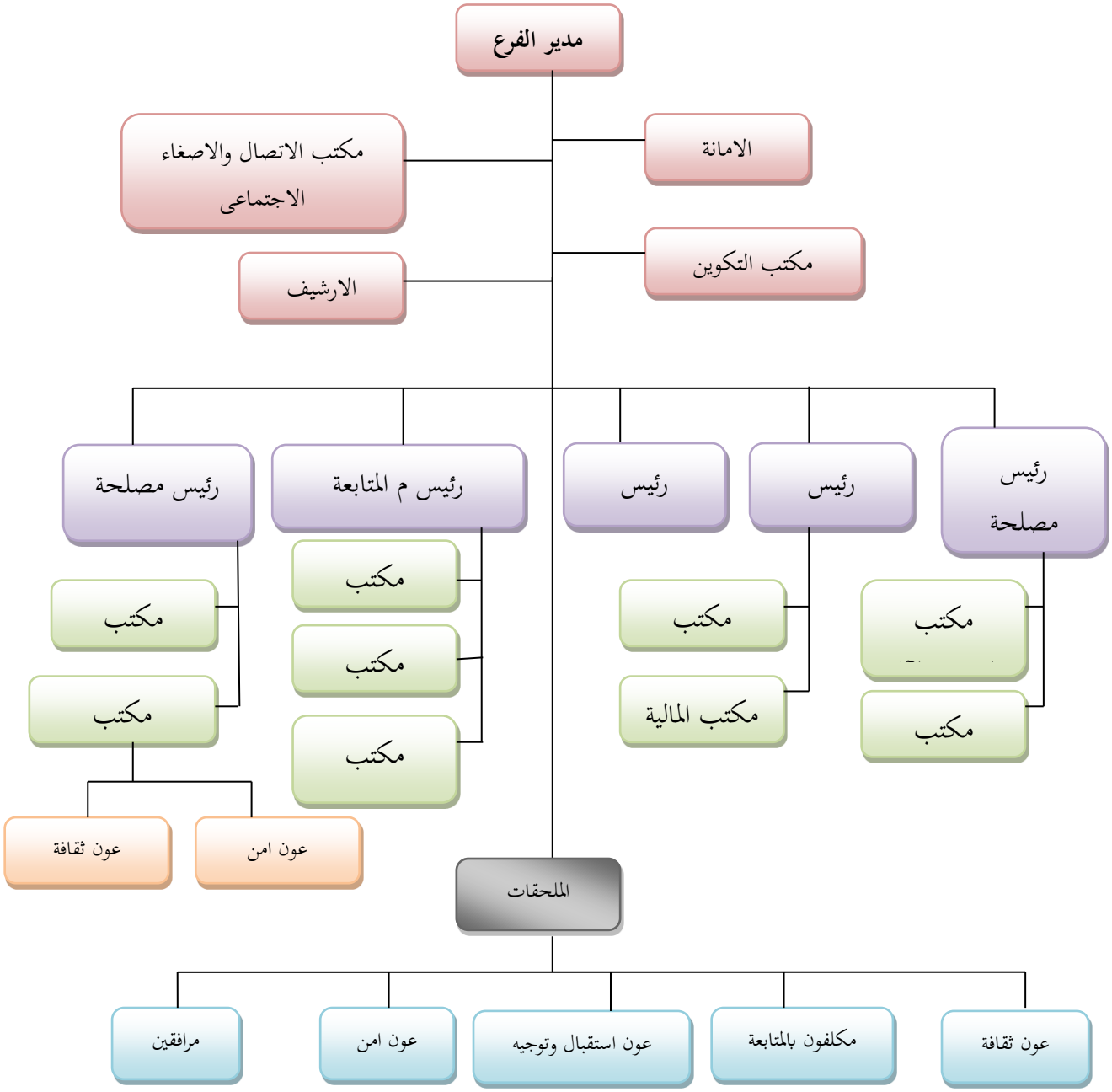

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

2- نفقات الوكالة: تتكون نفقات الوكالة من:

-نفقات التثبيت؛

-نفقات التسيير والصيانة؛

-النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وانجاز مهامها.

وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة للشباب فرصة تجسيد فكرة وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مصغرة، لكن ذلك في ظل قيود والتزام بالإجراءات المنصوص عليها.

المطلب الثالث: شروط التأهيل وصيغ التمويل والاعانات المقدمة

في هذا المطلب سنتطرق الى الشروط الواجب توفرها للحصول على دعم الوكالة في مرحلة انشاء مشروع و مراحل المرافقة عند الانشاء بالإضافة الى انواع الهيكل المالي المقدم من طرف الوكالة ثم استثمار التوسيع والتركيبة التمويلية لهذا الاستثمار.

أولا: استثمار الانشاء

1- شروط التأهيل في استثمار الانشاء: يجب ان تتوفر في اصحاب المشاريع جملة من الشروط تتمثل في: [1]

-ان يتراوح سن الشباب من 19 الى 40 سنة؛

-ان يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛

-ان يكون بدون عمل؛

-ان يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

2- الهيكل المالي:[2]

توجد صيغتان للاستثمار وهما صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيها الشاب والوكالة فقط في التركيبة المالية للمشروع، والتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب، الوكالة والبنك.

2-1- الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، المادة 2، العدد 54، ص 10.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 6 مارس 2011، المادتين 3 و4، العدد 14، ص 18.

الجدول رقم (2-1) الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوي	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
1	حتى 10.000.000.000 دج	% 50	% 50

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

-الامتيازات الجبائية :

تستفيد المؤسسة المصغرة والناشئة من الامتيازات الجبائية التالية:

- في مرحلة إنجاز المشروع :

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الاعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية؛

-الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة والناشئة.

-في مرحلة استغلال المشروع :

-الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06)سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، او 10 سنوات لمناطق الجنوب)؛

-الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الامر بترميم الممتلكات الثقافية.

-الاعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال، (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

-تمديد فترة الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي :

70% خلال السنة الاولى من الاخضاع الضريبي

50% خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي

25% خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي

2-2- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنوك والوكالة ، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- قرض بنكي منخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

وهذا النوع من التمويل يحمل نوعين:

الجدول رقم (2-2) الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

المستوي	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
1	حتى 10.000.000.000 دج	% 05	% 25	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

-تخفيض نسب الفوائد البنكية : تخفض نسبة فائد القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

- الاعانات المالية : تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافة :

-قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة =500.000دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛

-قرض بدون فائدة الكراء يصل الى 5000.000 دج؛

-قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون....) لإنشاء مكاتب جماعية.

-الامتيازات الجبائية :تستفيد المؤسسة المصغرة والناشئة من الامتيازات الجبائية التالية :

-في مرحلة إنجاز المشروع :

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية؛

-الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة والناشئة.

-في مرحلة استغلال المشروع :

-الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات. (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)

-الاعفاء من الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال. (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاص، أو10 سنوات لمناطق الجنوب).

- تمديد فترة الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

-عند نهاية فترة الاعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:

70% خلال السنة الاولى من الاخضاع الضريبي؛

50% خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي؛

25% خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي.

ثانيا: مراحل المرافقة عند الانشاء

يستفيد اصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها وكل هذا دون مقابل تتمحور عملية المرافقة حول:[1]

1-الاستقبال والتوجيه: وهذا من خلال ما يلي:

-الاتصال الاول بفرع او ملحقة الوكالة من اجل الاعلام التوجيه؛

-جلسة اعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بتكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة وتقييم اللقاء الفردي الاول؛

-يسمح اللقاء الفردي الاول بـ :

-اقامة علاقة بين حامل المشروع ومرافقته؛

-تكوين فكرة واضحة عن النشاط المرتقب؛

-اثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية؛

-مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

[1]- www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع(2021/05/30)

2-المساهمة في جمع المعلومات من اجل:

-هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل؛

-تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع؛

-تحديد الاختيارات القانونية والموارد البشرية والمالية الضرورية لإنجاز المشروع؛

-يتم تقييم المشروع على اساس مخطط عمل او الدراسة التقنية الاقتصادية؛

-يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء وتمويل المشاريع، وقد تمويل المشروع؛

-بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع اجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل.

-الانشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة المصغرة والناشئة، استكمال الملف من اجل التمويل؛

-تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي؛

-عند انطلاق النشاط يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ نجاح وتطور المؤسسة المصغرة.

الشكل رقم (2-2): مراحل المرافقة عند الانشاء

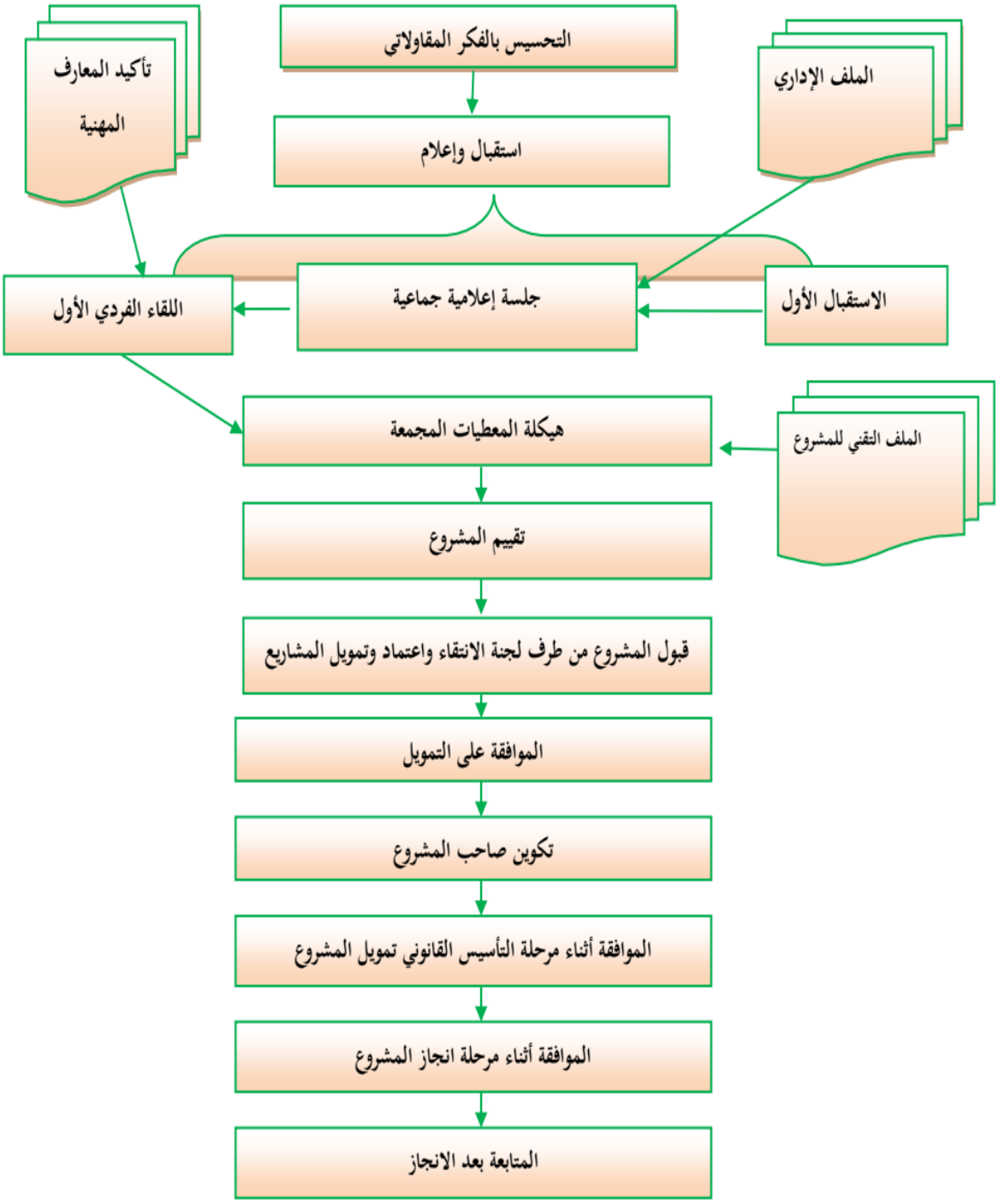

المصدر: www.ansej.org.dz

ثالثا: استثمار التوسيع

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والناشئة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في النشاط نفسه أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

1- شروط التأهيل: يجب أن يتوفر في المؤسسة المصغرة والناشئة الشروط الآتية:[1]

- جمع ثلاث (03) سنوات من النشاط في المناطق العادية أو ستة (06) سنوات في المناطق الخاصة؛
- تسديد كامل للقرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛
- تسديد نسبة 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض دون فائدة بانتظام؛
- تقديم الحصيلة الجبائية (مجموع الميزانيات الجبائية) لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة.

2-التركيبة المالية: يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتين بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

1-2- الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للتوسيع: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة نفسها في استثمار الإنشاء ماعدا القروض دون فائدة الإضافية (قرض الإيجار، قرض الورشات المتنقلة، وقرض المكاتب الجماعية).

[1]-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

2-2- مراحل المرافقة عند التوسيع: ويمكن إيجازها في الشكل الاتي :

الشكل رقم (2-3): مراحل المرافقة في مرحلة التوسيع

المصدر: دليل انشاء مؤسسة ناشئة بالوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية.

المبحث الثاني: تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

في هذا المبحث سنقوم بدراسة حصيلة الدعم المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2019.

المطلب الأول: تعداد المؤسسات الناشئة الممولة حسب السنوات، الجنس والجهة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعداد المؤسسات الناشئة الحاصلة على الدعم والتمويل من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي للفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019، وذلك حسب السنوات ثم حسب الجنس (ذكور واناث) وأخيرا حسب المنطقة أو الجهة

أولا: تعداد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة (2010-2019)

يمكن توضيح تطور حصيلة المؤسسات الناشئة الحاصلة على الدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3):عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة (2010 – 2019)

السنة	المشاريع الممولة
2010	296
2011	561
2012	680
2013	702
2014	494
2015	193
2016	158
2017	85
2018	60
2019	47
المجموع	**3276**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

وصل اجمالي عدد المؤسسات المصغرة والناشئة المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بوكالة الوادي للفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019 الى ما يقدر بـ3276 مؤسسة، وكان أكبر عدد للمؤسسات الناشئة المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في سنة 2013 وذلك بـ 702 مؤسسة ناشئة.

ولتوضيح تطور تعداد هذه المؤسسات خلال هذه الفترة نلاحظ المخطط الموالي:

الشكل رقم(2-4): تعداد المؤسسات الناشئة الممولة من قبل الوكالة (2010- 2019)

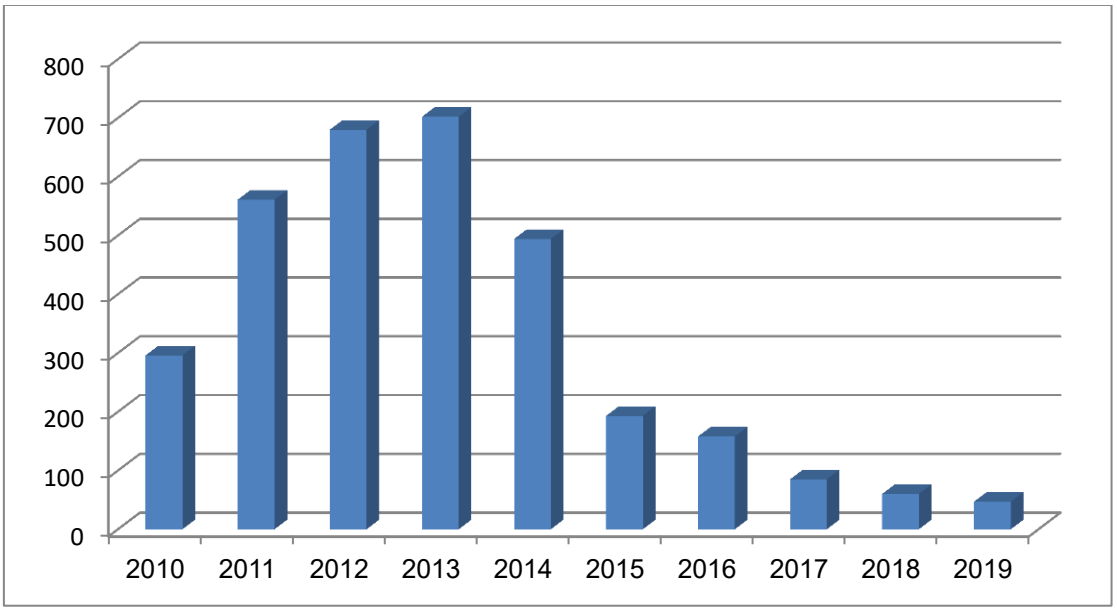

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تبين الاعمدة البيانية ان عدد المؤسسات المصغرة والناشئة في تزايد لمدة اربع سنوات متتالية من سنة 2010 حتى سنة 2013 من 296 مؤسسة الى 702 مؤسسة، ثم تنخفض في سنة2014 انخفاضا كبيرا يقدر بـ207 مؤسسة، حيث وصل عدد المؤسسات المستفادة في هذه السنة الى 494 مؤسسة ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2019 وكان عدد المؤسسات في هذه السنة يقدر بـ47 مؤسسة مستفادة فقط، وقد كان سبب هذا الانخفاض هو توجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لدعم أصحاب الشهادات الجامعية والتدريب والتكوين المهني فقط دون ذلك.

ثانيا: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس

يوجه الدعم من الوكالة كذلك حسب الجنسين ذكور واناث، والجدول الموالي يبين تطور تعداد المؤسسات المصغرة والناشئة المستفادة من الدعم للفترة 2010-2019 بين الذكور والاناث:

الجدول رقم(2-4) عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس للفترة (2010 -2019)

السنة	الجنس	
	ذكور	اناث
2010	285	11
2011	537	22
2012	651	31
2013	668	34
2014	462	32
2015	175	18
2016	140	18
2017	75	10
2018	60	0
2019	43	4
المجموع	3096	180

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

يوجه الجزء الأكبر من الدعم المقدّم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى فئة الذكور بقيمة اجمالية تصل الى 3096 مؤسسة مصغرة وناشئة خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 94,5% من اجمالي المؤسسات المستفادة، أما فئة الاناث فقد وصل عدد المؤسسات المدعمة الى 180 مؤسسة فقط. ويمكن توضيح تطور تعداد المؤسسات المستفادة خلال العشر سنوات الأخيرة في المخطط التالي:

الشكل رقم (2-5): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس (2010-2019)

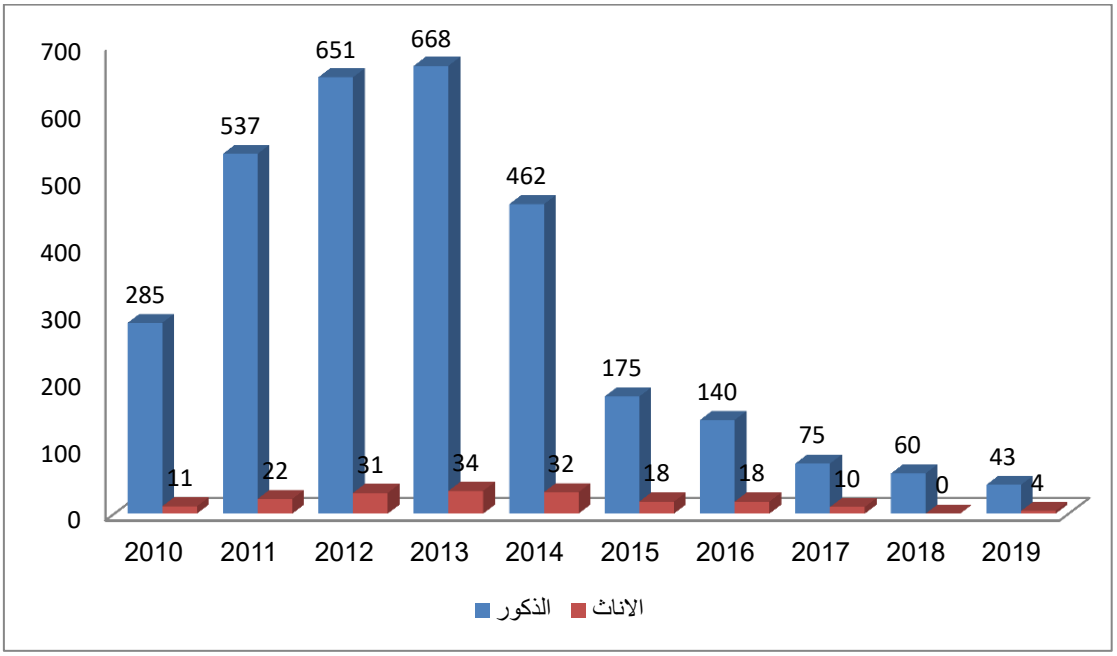

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد الجدول أعلاه

من خلال المخطط نلاحظ أن هناك زياد في عدد المشاريع المدعمة من قبل الوكالة للفئتين حتى سنة 2013، حيث وصل عددها الى ما يقدر بـ688 مشروع للرجال و34 مشروع للنساء، لتنخفض بعدها تدريجا حتى تصل الى 43 مشروع مستفاد فئة الرجال سنة 2019 و0 مشروع مستفاد سنة 2018 للنساء وذلك لنفس السبب المذكور سابقا.

ثالثا: تعداد المؤسسات الناشئة الممولة حسب الجهة

تم تقسيم جهات الولاية الى ثلاث مناطق مستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوادي، جامعة، لمغير)، والجدول الموالي يبين توزيع المشاريع الممولة خلال الفترة الممتدة من 2010- 2019 حسب هذه المناطق:

جدول رقم (2-5):المؤسسات الناشئة الممولة من الوكالة حسب الجهة (2010-2019)

الجهة	المشاريع الممولة
الوادي	2461
المغير	534
جامعة	281
المجموع	**3276**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر في الدائرة النسبية التالية:

شكل رقم (2-6) عدد المشاريع الممولة حسب الجهة للفترة (2010-2019)

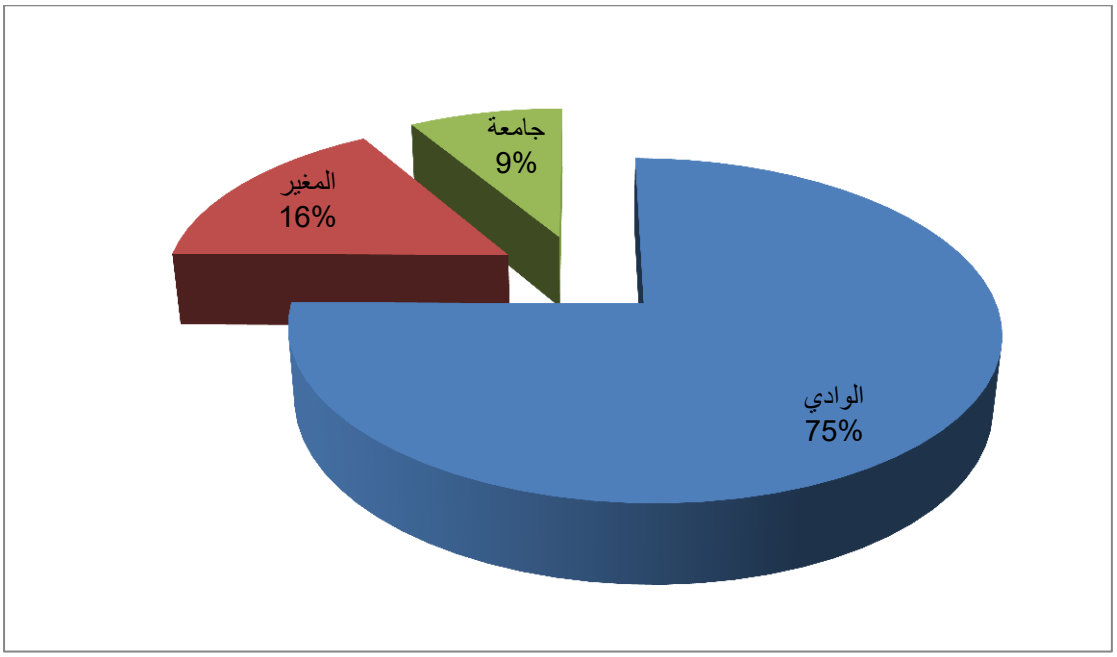

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد الجدول اعلاه

انطلاقا من الجدول والدائرة النسبية نلاحظ أن جهة الوادي وصل عدد المشاريع المستفادة من الدعم الى 2461 مؤسسة ناشئة أي بنسبة 75% من اجمالي عدد المشاريع المستفادة، تليها منطقة المغير بنسبة 16% أي ما يقدر بـ 534 مؤسسة في حين كان نسيب منطقة جامعة من المؤسسات المستفادة من الدعم يقدر بـ 9%.

المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الناشئة الممولة حسب المستوى التعليمي وصيغ التمويل

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعداد المؤسسات الناشئة الحاصلة على الدعم والتمويل من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي، وذلك حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع ثم حسب صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة .

أولا: عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

يمكن توضيح توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019 حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع في الجدول التالي:

جدول رقم (2-6) عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2010-2019)

المستوى التعليمي	المشاريع الممولة
غير مؤهل	0
مستوى التدريب المهني	3053
التكوين الجامعي	223
المجموع	**3276**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

في السنوات الأخيرة توجهت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتمويل أصحاب الشهادات والتكوين الجامعي والتدريب المهني والعزوف عن تمويل الأشخاص غير المؤهلين لذلك، ويمكن توضيح توزيع عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي حسب المستوى التعليمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7)عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2010-2019)

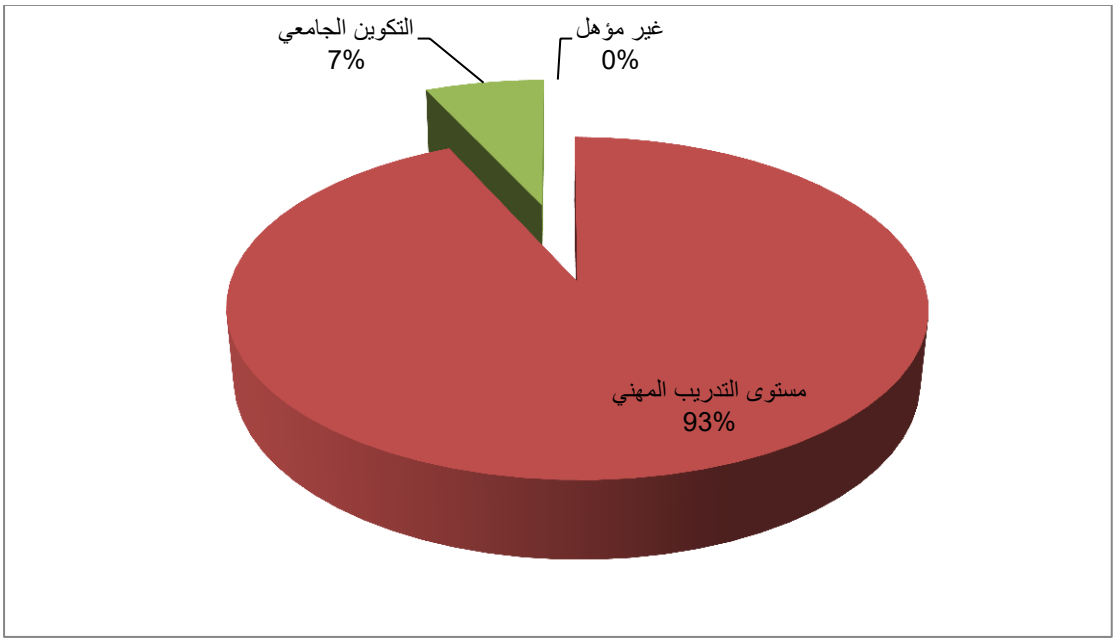

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية ان النسبة الأكبر من المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي كانت من نصيب الأشخاص الحاصلين على تدريب مهني بنسبة 93% أي ما يقد بـ 3053 مؤسسة ناشئة من اصل 3276 مؤسسة وذلك من سنة 2010 الى سنة 2019، في حين وصل عدد المؤسسات الناشئة الحاصل أصحابها على تكوين جامعي الى 223 مؤسسة ناشئة أي بنسبة 7% فقط من اجمالي عدد المؤسسات.

ثانيا : عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

هناك نوعين للتمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتمثل في التمويل الثنائي الذي يعتمد فيه التمويل على نسب مختلفة بين صاحب المشروع والوكالة (قرض بدون فائدة)، أما التمويل الثلاثي فتختلف نسبة التمويل بين البنك (قرض بفائدة) وصاحب المشروع والوكالة (قرض بدون فائدة) وهذا سواءا في مرحلة الانشاء او التوسع. والجدول الموالي يبين توزيع عدد المشاريع المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب نمط التمويل للفترة الممتدة من 2010-2019:

جدول رقم (2-8):عدد المشاريع الممولة حسب نمط التمويل للفترة (2010-2019)

نوع التمويل	المشاريع الممولة
تمويل ثنائي	109
تمويل ثلاثي	3167
المجموع	**3276**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

وصل اجمالي المؤسسات الناشئة الحاصلة على دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي الى 3276 مؤسسة من سنة 2010-2019 ، وكان تعداد المؤسسات الحاصلة على التمويل الثنائي تقدر بـ109 مؤسسة ناشئة بنسبة 3% من اجمالي المؤسسات، أما المؤسسات الحاصلة على التمويل الثلاثي فوصل عددها الى 3167 مؤسسة بنسبة 97%، ويمكن توضيح هذا أكثر من خلال الدارة النسبية التالية:

شكل رقم (2-8) عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل للفترة (210-2019)

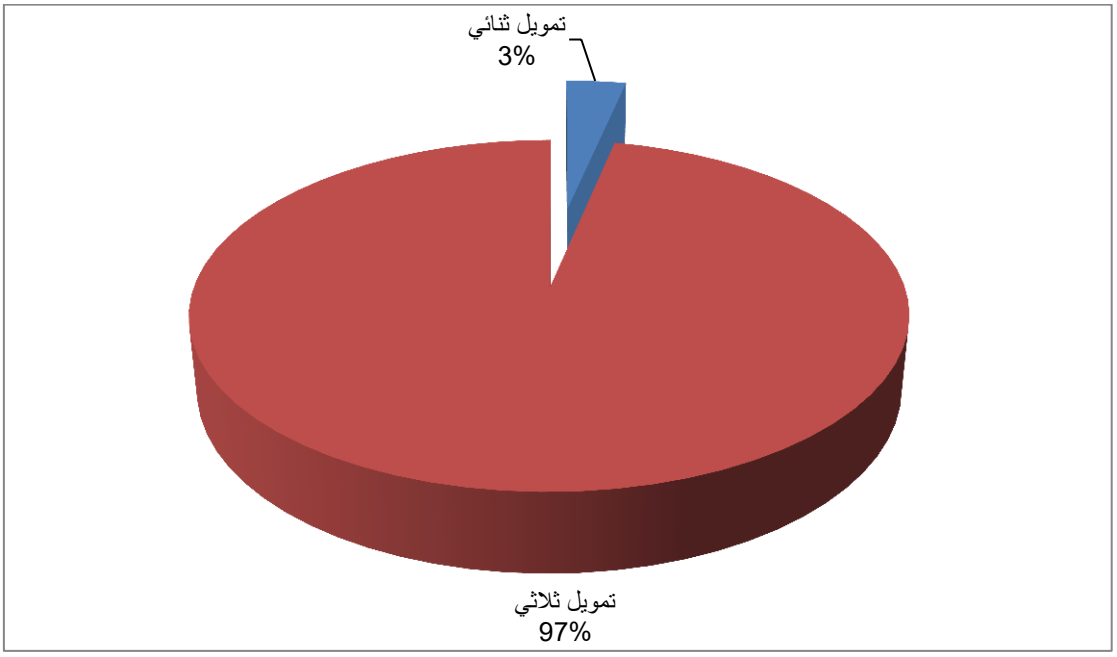

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد الجدول أعلاه

المطلب الثالث: مناصب العمل المستحدثة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعداد مناصب العمل المستحدثة من طرف المؤسسات المصغرة والناشئة الحاصلة على الدعم والتمويل من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019:

جدول رقم(2-8) مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2010-2019)

السنة	مناصب العمل
2010	592
2011	1122
2012	1360
2013	1404
2014	988
2015	352
2016	282
2017	283
2018	179
2019	141
المجموع	**6703**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي

يبين الجدول أعلاه تطور مناصب العمل التي تم استحداثها من سنة 2010 الى سنة 2019 من طرف المؤسسات المصغرة والناشئة الحاصلة على دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي وصل عددها الى 6703 منصب عمل اجمالي، والمنحنى البياني الموالي يوضح تطور هذه المناصب خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الشكل رقم(2-9): مناصب العمل المستحدثة للفترة (2010-2019)

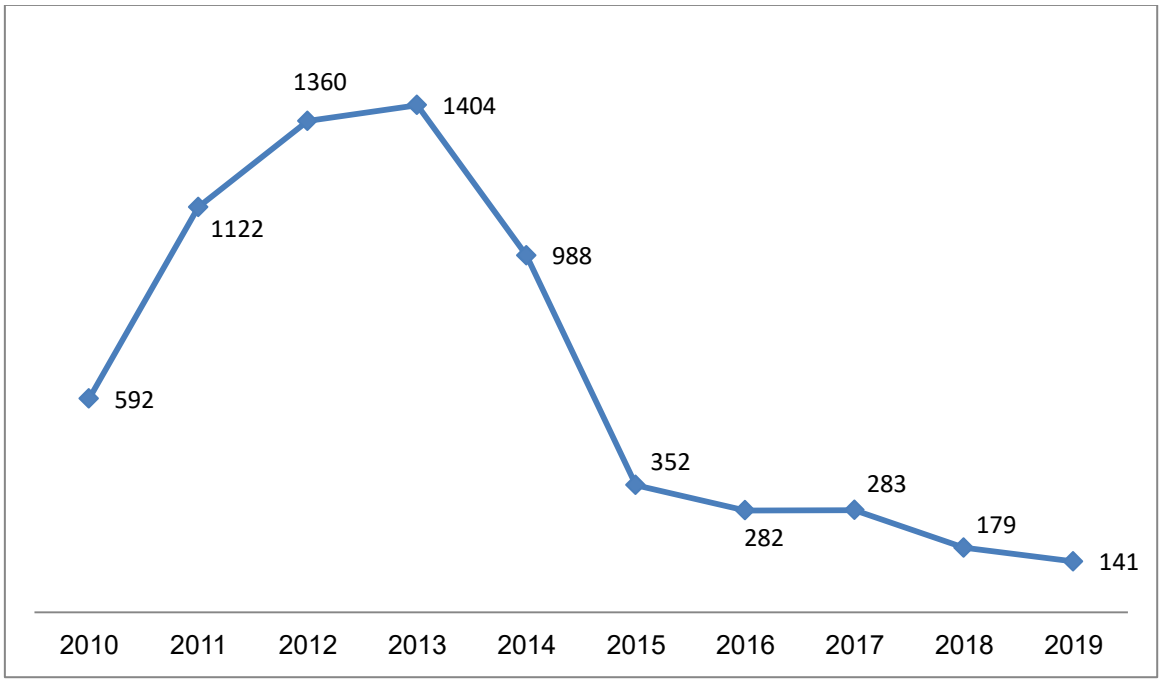

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال هذا المنحنى نلاحظ هناك زيادة في عدد العمل المستحدثة من سنة 2010 الى سنة 2013 من 592 الى 1404 منصب عمل، ثم تنخفض بعد ذلك سنتي 2014 و2015 حتى تصل الى 352 منصب عمل، لتستمر في الانخفاض حتى تصل الى 141 منصب، وسبب هذا الانخفاض نتيجة الانخفاض عدد المؤسسات الناشئة الحاصلة على الدعم خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم إبراز وتقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، من خلال استعراض مختلف مراحل المرافقة للمؤسسات وكذلك الإعانات والامتيازات المالية والجنائية المقدمة لأصحاب المشاريع، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد قمنا بتقييم حصيلة نشاطات الوكالة بعد عملية المرافقة مبرزين أهمية ودور المرافقة المقاولاتية من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الوادي.

خاتمة

خاتمة

إن للمرافقة المقاولاتية دور أساسي وفعال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة من خلال ما تقدمه من خدمات ضرورية يحتاجها أصحاب هذه المؤسسات المراد انشاؤها، والتي من شأنها تقليل العقبات التي تواجه حاملي المشاريع وتخفيض معدلات الفشل، وتتمثل هذه الخدمات في الدعم المالي وتقديم النصائح وتكوين أصحاب المشاريع وهذا لا يتم الا من خلال هيئات الدعم والمرافقة المختلفة التي تبنتها الحكومة الجزائرية.

1-اختبار الفرضيات:

سمحت لنا هذه الدراسة باختيار فرضيات البحث والتي تعتبر كإجابة مبدئية للإشكالية الرئيسية، هذا من خلال نفي أو إثبات كل فرضية تم وضعها في منطلق البحث، من خلال استعراض الفصلين السابقين تبينت لنا مجموعة من النتائج أبرزها:

عملت الحكومة الجزائرية على إقامة مجموعة من الأجهزة الداعمة والممولة للمشاريع المقاولاتية، وذلك في سبيل تطويرها وترقيتها وتطوير أساليب تمويلها، وتتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وغيرها، ويتمثل دورها في إيواء ومرافقة حاملي المشاريع وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والثالثة؛

إن خدمات المرافقة المقاولاتية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأصحاب المشاريع تبدأ من ظهور فكرة المشروع الى غاية تجسيده، حيث يستفيد حامل المشروع من إرشادات وتوجيهات المرافقة بالإضافة الى الإعانات المالية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وما تقدمه من مرافقة دور كبير في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة وذلك بالنظر الى عدة مشاريع مستحدثة في اطار هذه الوكالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاخيرة.

2-نتائج البحث:

من أبر النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذا البحث:

-تعتبر المرافقة المقاولاتية من اهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند انشاء مؤسسته المصغرة او الناشئة نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي تواجهه فهي تساعده على تجسيد مشروعه الى حقيقة بعد ما كان مجرد فكرة؛

-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الوادي في دعم وتنمية المشاريع المقاولاتية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019 من خلال تحقيق التنمية المحلية؛

-على الرغم من التركيز على تقديم الخدمات المالية(التمويل، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية....الخ) إلا أنها لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب؛

-وصل عدد المؤسسات المصغرة والناشئة المستفيدة من دعم ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى ما يقدر بـ 3276 مؤسسة مصغرة وناشئة وذلك خلال الفترة 2010 - 2019

-ساهمت المقاولاتية المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناصب عمل والتقليل من البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، وقد وصل عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات المصغرة والناشئة المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من انطلاق نشاط الوكالة بولاية الوادي الى سنة 2019 إلى 9063 منصب عمل؛

-عدم القدرة على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس في بعض البلديات، حيث نلاحظ تزايد عدد المشاريع الممولة في بعض القطاعات الغير منتجة للثروة على حساب قطاع الصناعة والزراعة.

توصيات البحث:

-من الضروري التركيز على تعزيز المؤسسات الناشئة كوسيلة أساسية لخلق نمو اقتصادي أفضل ونظام بيئي للأعمال؛

-تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات المؤسسات الناشئة وتحسين منتوجاتها؛

-التنسيق الدائم بين الجهات التي تقدم الخدمات التنظيمية والفنية والتمويلية لدعم المؤسسات الناشئة؛

-يجب أن تتبنى المؤسسات الناشئة أساليب مبتكرة لجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها؛

-ضرورة تطوير وتنويع مختلف آليات وأجهزة المرافقة للشباب كحاضنات الاعمال والمشاتل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير الفكر المقولاتي؛

-التوزيع العادل للمشاريع على مستوى الوطن عامة وعلى مستوى ولاية الوادي خاصة وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية بين البلديات؛

-تشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاولاتي؛

-الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية المختصة في مرافقة وانشاء المؤسسات المصغرة والناشئة؛

-تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الناشئة من قبل البنوك بغية استفادة عدد اكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلي العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية إنجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسيير والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة.

أفاق البحث:

من خلال هذا البحث نوصي بضرورة القيام بدراسات حول موضوع المؤسسات الناشئة سواء من ناحية اقتراح آليات جديدة تعمل على تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر وتساعد في دعمها وتنميتها، أو من ناحية دراسة مدى نجاعة هذا النوع من المؤسسات في تطوير الاستثمارات المحلية للبلاد وجذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على تنمية وتطوير التجارة الخارجية، بالإضافة الى العمل على التكوين المقاولاتي للشباب وخريجي الجامعات ودوره في نجاح المشاريع المقاولاتية.

المراجع والمصادر

أولا: مراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1. الدويبي السنوسي رمضان، بشير عبد السلام ، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولي، بنغازي، ليبيا، 2003.

2. الدوري زكريا، صالح أحمد، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، اليازوري للنشر، عمان، 2009.

3. الشبراوي عاطف، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنضمة الإسلامية للتربية العلوم، إسيسكو، المغرب، 2005.

4. الكلالدة فرحان، الحمص جمال، اقتصاديات الشركات الناشئة في الأردن، الوكالة الألمانية لتعاون الدولي(GIZ)، سنة 2019.

✓ **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1. إدريس مُحَّد صالح، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عمليات التنمية**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، ليبيا، 2009.

2. الجودي مُحَّد على، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه غير منشوره في علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

3. بعيط أمال، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017.

4. جغدالي نجاة، **دور المؤسسات الناشئة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة ماستر، فرع علوم التسيير ، تخصص إدارة استراتيجية، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2019-2020.

5. درار فهيمة، قاسمية وفاء، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، في ميدان العلوم الاقتصادية، دفعة 2016.

6. شقرون مُحَّد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة – دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس**، شهادة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

7. عابد حدة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

8. عباوي الزهرة، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي** دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة بولاية سطيف، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَّد لمين دباغين سطيف2، 2014-2015.

9. مدور صالح، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي**، دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة و ورقلة، مذكر لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة إعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019.

✓ **الملتقيات العلمية:**

1. براق مُحَّد، غربي حمزة، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تحليلية**– الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر–فرص وتحديات–، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3-4-5ماي2011.

2. بخيتي علي، بوعوينية سليمة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020.

3. بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

4. بوزرب خيرالدين، عريس عمار، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر– بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

5. ريمي رياض، ريمي عقبة، **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990– 1998 و1999– 2010)**، الملتقى العلمي الدولي حول، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

6. صالحي صالح، **أساليب تنمية المشرعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير2004.

7. عبد اللاوي مفيد، **حاضنات الأعمال و دورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، الملتقي الدولي حول الجامعة والتشغيل، الإشراف، الرهنات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي04و05 ديسمبر 2013.

8. علوني عمار، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

9. لوكساني رشيد، **دراسة العوامل التي تحفز المقاولين لإنشاء مؤسساتهم في الجزائر**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، بسكرة، الجزائر، 3-5 ماي 2011.

10. مرداوي كمال، زموري كمال، **الابتكار كعنصر أساس لنجاح سيرورة المقاولاتية في ضل الرهانات اقتصاد السوق**، مداخلة في الملتقي الوطني حول المقاولين، التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07-08-ماي 2010.

✓ **المجلات العلمية**

1. بن قدورود أشواق، بالخير مُحَّد، **أهمية نشر ثقافة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 11جانفي2017.

2. بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008.

3. بوسهمين احمد ، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

4. رحيم حسين، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.

5. غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

6. لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2015.

7. هدير حسين، **اعرفوا الفرق بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة**.

✓ **النصوص القانونية**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 2020/09/15، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرتها، الجزائر، 2020/09/21.

2. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم96 -296 المؤرخ في24 ربيع الثاني 1417الموافق لـ 1996/09/08 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد52.

3. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 131من القانون 19-14 الصادر بتاريخ 11دسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد67.

5. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، المادة 2، العدد 54.

6. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 6 مارس 2011، المادتين 3 و4، العدد 14.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **Les ouvrages:**

1. Eric de la Maisonneuve, **Précis de stratégie**, Paris, France, 2008.
2. Léger-Jarniou Catherine, **Développer le culture entrepreneuriale chez les jeunes – Théorie et pratique** -Revue française de gestin – N° 185 ,Lavoisier, paris . 2008

- **Les periodiques:**

1. Gastine Lionel, **Lentrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon.

2. Leger-Jarniou Catherine, **Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants : Réflexion autour d'une pratique de 10 ans**،Actes du premier congès de l'Académie de l'entrepreneuriat, entrepreneuriat et enseignements, rOje des institutions de formatio, programmes, méthodes et outils, université Paris Dauphine_ Lile nord- Pas de calais, Paris.

- **Les thése**:

1. Tounès Azzedine, L'intention entrpreneuriale; une recherche comparative entre des éudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", thése de Doctorat sciences de gestion, Université Rouen, France,2003.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. www.e7kky.com/article/29852/%D8%B9%D8%
2. www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=FondGarantieAr
3. http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine entreprreneuriat.

الملاحق

ملحق رقم (01)

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثلاثي
التركيبة المالية
يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:
1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 -قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.
الهيكل المالي للتمويل الثلاثي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة تسيير) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج | % 29 | %1 | %70
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة تسيير) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | % 28 | % 2 | % 70
تخفيض نسب الفوائد البنكية
تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).
الإعانات المالية
تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.
الامتيازات الجبائية
تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:
أ- في مرحلة إنجاز المشروع
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
ب- في مرحلة استغلال المشروع
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف، ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:
70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي
08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ملحق رقم (02)

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثنائي
التركيبة المالية
في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:
1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الهيكل المالي للتمويل الثنائي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج | %29 | %71
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | %28 | % 72
الامتيازات الجبائية
تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:
أ- في مرحلة إنجاز المشروع
-تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
ب- في مرحلة استغلال المشروع
-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
-الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي
08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ملحق رقم (03)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
صيغ التمويل
ANSEJ
للجهاز ثلاثة صيغ للتمويل
- صيغة التمويل الثلاثي.
- صيغة التمويل الثنائي.
- صيغة التمويل الذاتي .
انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثلاثي:
التركيبة المالية
يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:
1 المساهمة الشخصية للشاب المستثمر،
2 قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 %لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع.
الهيكل المالي للتمويل الثلاثي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج | % 29 | %01 | %70
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | % 28 | % 02 | % 70
انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثنائي:
التركيبة المالية
في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:
1 المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الهيكل المالي للتمويل الثنائي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج | %29 | % 71
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | %28 | % 72
انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الذاتي:
قيمة الاستثمار | المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج | % 100
08 شارع أرزقي بن بوزيد المدنسر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ملحق رقم (04)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .
تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.
تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.
تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.
شروط التأهيل :
-أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة .
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .
-أن يكون بدون عمل .
-أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .
مراحل المرافقة :
فكرة المشروع - استقبال وتوجيه -إعداد المشروع - المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - تكوين صاحب المشروع - تمويل المشروع -الإنطلاق في النشاط - متابعة النشاط .
08 شارع لرقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ملحق رقم (05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
مرحلة توسيع القدرات الانتاجية
تخص مرحلة توسيع القدرات الانتاجية المؤسسات التي تم تمويلها و التي تطمح بعد انقضاء فترة الاعفاء الضريبي إلى توسيع نشاطها من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة، أو لإقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق.
شروط الاستفادة من مرحلة التوسيع:
• استنفاذ فترة الامتيازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الانشاء؛
• تسديد نسبة 70% من القرض البنكي و نسبة 50% من القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة التمويل الثلاثي؛
• تسديد نسبة 100 % من القرض بدون فائدةANSEJ في حالة التمويل الثنائي؛
• تسديد كامل للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي أو التمويل الذاتي؛
• التسديد في الآجال المحددة للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANSEJ ؛ في الحالات التي تجاوز فيها التسديد النسب المطلوبة أعلاه؛
• تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الأخيرة بنتائج إيجابية. (الحصائل السلبية المتعلقة بالاستثمار الاضافي مقبولة)؛
• توفر كامل التجهيزات الأساسية المقتناة في مرحلة الانشاء؛
يمكن للمستثمر الذي تم تمويل مشروعه بصيغة التمويل الثنائي أو الثلاثي توسيع نشاطه بصيغة التمويل الذاتي.
• تخضع مرحلة التوسيع لنفس قواعد مرحلة الإنشاء؛
• الامتيازات الخاصة بمرحلة التوسيع هي نفسها الممنوحة عند مرحلة الإنشاء؛
• الامتيازات الجبائية الممنوحة في هذه المرحلة تتعلق فقط بالاستثمارات الجديدة لمرحلة التوسيع. تحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الاجمالية.
ملاحظة:
يبلغ الحد الأقصى للاستثمار عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000)؛
القرض الذي تمنحه وكالة أنساج هو عبارة عن قرض بدون فائدة ؛
القرض الذي يمنحه البنك هو عبارة عن قرض مخفض بنسبة 100 %؛
يمكن لصاحب المشروع في هذه المرحلة اختيار أحد أنواع التمويل (الثلاثي، الثنائي أو التمويل الذاتي).
ملاحظة:
إن مرافقة وكالة أنساج و كذا الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الجهاز تساهم في إنجاح مشاريعكم. و عليه، ينبغي عليكم بذل المجهودات الضرورية لتطوير قدراتكم المقاولتية.
www.ansej.org.dz
08 شارع الزرقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

ملحق رقم (06)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغـيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة

يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية و إمتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز، و تكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة إستغلال مشروعه.
تمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الانشاء أو مرحلة توسيع قدرات الانتاج.
الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة في مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة و تحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الاجمالية.

الإعانات المالية

- القرض غير مكافئ.
- قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- التخفيض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق نسبة مخفضة بـــ 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- في مرحلة إستغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ انجازها.
- اعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2 ، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

غير أن المستثمرين – الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة – يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية ، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) أو الضريبة على ارباح الشركات (IBS) حسب الحالة و كذا الضريبة على النشاط المهني (TAP) ، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العاصمة – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

ملحق رقم (07)

6-Date de signature du modificatif de la DOAR s'il y a lieu ..../..../.... date de retrait ..../..../....

7-Date de signature du changement d'annexe de la DOAR s'il y a lieu ..../..../....
date de retrait ..../..../....

8-Date d'établissement de la convention de prêt .. ../..../.... date de signature ..../..../....
date de retrait ..../..../....

9-Date d'établissement du cahier des charges ..../..../.... date de retrait ..../..../....

Chef de service accompagnement
Bon à financer ☐
Griffe et signature

Chef de service finances et comptabilité
Bon à financer ☐
Griffe et signature

Chef de service statistique et informatique
Conforme ☐
Griffe et signature

7-Date de signature de l'ordre de versement du PNR ..../..../.. N° ..../..../..

8-Date de signature l'ordre d'enlèvement de chèque du fonds de garantie ..../..../..

9-Date de signature de la convention de prêt ..../..../..

10-Date de signature de l'ordre d'enlèvement de chèque de 10% ..../..../..

11-Date de transmission du complément de dossier à la banque ..../..../..

12-Date d'établissement du constat d'acquisition des équipements ..../..../..

13-Date de signature de l'ordre d'enlèvement de chèque de 90% ..../..../..

CAS DE REEVALUATION

Réévaluation du projet : oui ☐ non ☐
Motif de la demande :.....
Date de la demande de réévaluation : ..../..../..

Date de passage devant le CSVF : ..../..../.. Session ° :.....

Décision du CSVF validé ☐ ajourné ☐ rejeté ☐

Date de l'ordre de versement du complément du PNR : ..../..../.. .. N°.....

ملحق رقم (08)

Fiche d'appréciation durant tout le parcours de financement

Accompagnateur chargé du dossier :

N° du formulaire d'inscription : .....Date de dépôt .....

Nom et prénom du gérant : .....Tel.....

Non et Prénom de l'associé 1 :.....Tel.....
Non et Prénom de l'associé 2 :.....Tel.....
Non et Prénom de l'associé 3 :.....Tel.....
Non et Prénom de l'associé 4 :.....Tel.....
Activité .....commune de localisation .....wilaya .....
Secteur d'activité

Date d'envoi à la CNAS ...../ ...../ .....

Date d'envoi à la CASNOS ...../ ...../ .....

Date d'établissement de la non affiliation CNAS ...../ ...../ .....
Date d'établissement de la non affiliation CASNOS ...../ ...../ .....

Date de l'entretien individuel : ...../ ...../ .....

Date d'établissement du business plan : ...../ ...../ .....

Date d'établissement de la fiche de présentation du projet pour le passage au CSVF: ...../ ...../ .....

Appréciation du chef d'annexe :

- Vérification des informations contenues Dans le formulaire ☐
- La liste des équipements et conforme avec l'activité projetée oui ☐ non ☐

Griffe et signature du chef d'annexe

Appréciation du chef de service accompagnement:

1- La liste des équipements et conforme avec l'activité projetée ☐ ☐

2-- Enlever les équipements suivants s'il y a lieu:
A- .....
B- .....

3- Bon pour le passage au CSVF ☐

Griffe et signature du chef de service Accompagnement

تم بحمد الله